مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع١٤ ص ص: ١٨٩- ٢٢٠ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-14.5

العلاقات البريطانية اليمنية
في عهد الإمام احمد بن يحيى حميد الدين ١٩٤٨-١٩٦٢

هاني زامل مهنا العبدلي
أستاذ مشارك بقسم التاريخ - *جامعة الملك عبد العزيز*
Haniz_mohana@yahoo.com

مستخلص. تناولت الدراسة العلاقات البريطانية اليمنية في عهد الإمام احمد بن يحيى حميد الدين وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ،مستخدمة الوثائق البريطانية المتعلقة بالموضوع علاوة على المصادر اليمنية والعربية والأجنبية ذات العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الطرفين كانت محكومة بعاملين مهمين متناقضين فيما بينهما . العامل الأول هو حاجة الإمام احمد للدعم البريطاني المادي والتقني، والعامل الثاني هو سياسة الحكومة اليمنية المنادية بحقوق الإمام في السيطرة على عدن ومناطق المحميات الجنوبية، هذه السياسة كانت دافع للإمام أحمد لأن يقف موقف المعارض من الوجود البريطاني في عدن والمحميات ،وبالتالي شاب التوتر الشديد العلاقات بين حكومة اليمن ، وبريطانيا ممثلة في حاكم عدن البريطاني حتى وصلت في قمة توترها إلى حد المواجهة العسكرية.

مدخل تاريخي:

❖بداية الوجود البريطاني في اليمن وأسس السياسة البريطانية في التعامل مع القيادات اليمنية المحلية:

مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، أخذت أحوال الدولة العثمانية تزداد تدهورا وضعفا، في ذات الوقت الذي ظهرت فيه كل من بريطانيا وفرنسا كقوتين عملتا على الهيمنة على ممتلكات الدولة العثمانية في الشرق العربي.

وقد بدا الدور البريطاني أكثر حيوية ونجاحا، بفضل ما كانت تتمتع به بريطانيا من قوة عسكرية واقتصادية هائلة. ولضمان فرض سيادتها عالمياً، سعت بريطانيا للسيطرة على طرق المواصلات البحرية، وبخاصة الطرق المؤدية إلى مستعمراتها في

الهند والشرق الأقصى، فكانت الجزيرة العربية بسواحلها الشرقية والغربية، والممرات المائية التي تشرف عليها محل اهتمام كبير من قبل الساسة البريطانيون، لذا فقد قفز البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، ومدينة عدن بمينائها الاستراتيجي المشرف على ذلك المضيق، إلى قمة الاهتمام البريطاني، وأصبح أمر السيطرة على مدينة عدن بخاصة مسألة وقت لا أكثر (١).

ومن المعروف أن مناطق جنوب اليمن كانت جزءا من الدولة القاسمية، بعد أن تمكن الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم بن محمد من إخراج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٥م إبان طور حكم الدولة العثمانية الأول لهذه البلاد (١٥٣٨-١٦٣٥م). على أن السيطرة الزيدية على مناطق الجنوب لم تستمر كثيرا ، إذ سرعان ما أخذت تلك المناطق في الانفصال تباعا عن سيطرة حكم دولة الأئمة الزيدية، حيث استقلت سلطنة لحج وعدن عام ١٧٣٢م، كما استقل حكام يافع بحكم مناطقهم، وكذلك الحال مع حضرموت بوجه(٢).

مع بدايات القرن الثامن عش الميلادي حرص البريطانيون -عبر شركة الهند الشرقية البريطانية- إلى إيجاد موطئ قدم لهم على السواحل الجنوبية للجزيرة العربية، فسيطروا على جزيرة بريم (ميون) عند مدخل البحر الأحمر عام ١٧٩٩م تحسبا لما قد يسفر عنه غزو نابليون لمصر، وفي ذات الوقت كثفوا نشاطهم الدبلوماسي في الجزيرة العربية بسواحلها الشرقية والجنوبية الغربية، وتمخض عن ذلك توقيع مجموعة من المعاهدات السياسية مع حكام المنطقة المحليين، أدت إلى تعزيز الوجود البريطاني على تلك السواحل، وبالتالي منع الفرنسيين من اتخاذ مواقع يهددون بها ممتلكات البريطانيين في الهند عبر تلك السواحل (٣). ومن هذه الإتفاقات اتفاقية تعاونية وقعها البريطانيون مع سلطان لحج سنة ١٨٠٢م نصت على فتح ميناء عدن للتجارة البريطانية ، وسمحت باستئجار جزءاً من ميناء المدينة لإقامة وكالة تجارية (٤)، وفي السياق نفسه فقد حرصت الشركة على التواصل مع إمام اليمن القائم حينها ، والحصول منه على بعض التسهيلات لتجارتهم في ميناء المخا .

من جانب آخر فقد أخذ البريطانيون يرقبون باهتمام شديد تحركات محمد علي باشا حاكم مصر الذي بدأ مشروعه التوسعي في الجزيرة العربية في الفترة من ١٨٣٢-١٨٣٩م ، بخاصة، بعد أن سيطرت قواته على بعض المدن والموانئ اليمنية، وحين وصلت

١- أنظر في ذلك: الحميد، عبد اللطيف، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)

٢- الحداد، محمد يحيى، التاريخ العام لليمن: اليمن الحديث والمعاصر، ط١، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م) ج٣، ١٣٣-١٤٥

٣- الحداد، مرجع سابق،ج٣،١٤٦-١٥٢؛ ديان،محسن،حفاة الجبال أطفئوا شمس الإمبراطورية،(صنعاء:الأفاق للطباعة والنشر،[د.ت])،٤-٨؛ وانظر أيضا : أبو طالب ، فتحي، الصراع الدولي على عدن والدور المصري، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م) .

٤- ديان، المرجع السابق، ١٠-٢٣؛ الحداد، مرجع سابق،ج٣، ١٤٦-١٥٢.

قواته إلى مدينة تعز وأصبحت على مقربة من عدن، بادر البريطانيون بإبلاغ القوات المصرية بعدم ارتياحهم لوجودهم العسكري على السواحل اليمنية لما لذلك من إضرار على مصالحهم التجارية [٥].

وواقع الحال فقد دفعت نشاطات محمد علي العسكرية في الجزيرة العربية ، وتحركات الفرنسيين في البحر الأحمر، البريطانيين للتفكير جديا باستعمار عدن، والسيطرة عليها سيطرة مباشرة، باعتبار موقع المدينة الإستراتيجي، حيث تقع على طريق مواصلات الشركة البحري بين الهند والسويس، ولعدة اعتبارات أخرى من أهمها إمكان اتخاذها قاعدة للهيمنة وفرض السيطرة البريطانية على المناطق المحيطة بها على الساحل الشرقي والغربي للبحر الأحمر، ومنع القوى الأوروبية وعلى وجه الخصوص الفرنسية أو الروسية من تشكيل أي خطر محتمل على ممتلكاتهم في الهند.

وقد استغل البريطانيون حادثة السفينة «داريا دولت» المشهورة عام ١٨٣٩م، وافتعلوا حربا غير متكافئة مع سلطان لحج وعدن، فسيطرت قواتهم على مدينة عدن بعد معركة دامت قرابة ساعتين، وبدأ بذلك البريطانيون استعمارهم لميناء عدن، وسَعَت بعد ذلك لتوطيد حكمها في عدن وتوسيع نفوذها في الجنوب بعقد عدد من الاتفاقات والمعاهدات مع الحكام المحليين ، سميت بداية باتفاقات استشارة ثم تحولت إلى معاهدات صداقة، ثم أخيرا أطلق عليها بمعاهدات حماية [٦].

وقد بلغت هذه الاتفاقات نحوا من ثلاث عشر اتفاقية، حرص البريطانيون فيها على سد السبل أمام أي محاولة تسلل للقوى الأوروبية إلى المنطقة ؛ ويبدوا أن الوجود الفرنسي في كل من تاجورا وجيبوتي على الساحل الإفريقي كان عامل قلق دائم للبريطانيين على السواحل اليمنية ، لذا عمدوا إلى تأكيد سيطرتهم على هذه المناطق بعقد هكذا معاهدات شملت معظم إمارات الساحل والداخل في جنوب الجزيرة العربية، بل وامتدت إلى ساحل عمان، حيث وقعت اتفاقية حماية مع سلطانها عام ١٨٣٩م [٧].

بعد عودة العثمانيين لحكم اليمن عام ١٨٧٢م ظهرت مشكلة الحدود بين ممتلكات العثمانيين في اليمن وبين بريطانيا ممثلة في سلاطين الجنوب الخاضعين للهيمنة البريطانية ، و حرصت كل من الدولتين على تحديد خط حدودي يفصل بين ولاية اليمن العثمانية وبين المناطق الخاضعة للهيمنة البريطانية في الجنوب، فشكلت لجنة من الطرفين لوضع حدود يتُفق عليها من كلا الطرفين، وتوصلت اللجنة في عام ١٩١٣م بعد اجتماعات مكثفة إلى وضع خط حدودي يمتد بطول مائة وخمسون ميلا يصل بين باب المندب ووادي بنا، وأصبح هذا الخط

٥- الحداد، مرجع سابق،ج٣، ١٤٦.

٦- المرجع السابق، ج٣، ١٤٦؛ وانظر نماذج من صيغة معاهدات الاستشارة ثم الصداقة في : ديان، مرجع سابق، ١٧-٢٣.

٧- ماكرو، إيرك، اليمن والغرب منذ عام ١٥٧١م، تعريب وتعليق: حسين العمري،(صنعاء:[د.ن]،[د.ت]، ٧٦-٨١ .

هو الفاصل الحدودي، الذي طالبت بريطانيا بالمحافظة عليه فيما بعد ،حال خروج العثمانيين من اليمن، في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى [٨].

وعندما ورث الإمام يحيى بن محمد حميد الدين معظم ممتلكات العثمانيين في المناطق الشمالية ، أعلن تمسكه بوحدة اليمن شمالا وجنوبا ، ونادى بما يعرف باليمن الكبرى ، معلنا رفضه لاتفاقية الحدود المبرمة بين العثمانيين والبريطانيين عام ١٩١٣م ، بحجة أن من لا يملك أعطى من لا يستحق .

وأصبحت مشكلة الحدود بين ممتلكات الإمام والجنوب الخاضع للهيمنة البريطانية ، محل نزاع وخلاف شديد بين الطرفين . ومن المعروف أن ميثاق عصبة الأمم قد سوَغ للدول المستعمرة السيطرة على ما اكتسبوه جراء تسويات الحرب العالمية الأولى ، مع الحث على تأمين معاملة عادلة للسكان الأصليين في البلاد التي يحكمونها، مما دفع البريطانيين للتمسك بما تحت أيديهم من ممتلكات في اليمن.

تجدر الإشارة إلى أن الخلاف بين الإمام يحي والبريطانيين لم يقتصر على الخط الحدودي ، بل امتد ليشمل إصرار الإمام على ضرورة تخلي الإنجليز عما يعرف بالمحميات التسع، وإعادة حكمها إليه، في حين كان البريطانيون يطالبون الإمام بالاعتراف باستقلالية تلك الإمارات (المحميات)، والإبقاء على اتفاقية الحدود التي عقدت مع العثمانيين عام ١٩١٣م . وكانت بريطانيا في تلك الأثناء قد سيطرت على الحُديدة إبان الحرب العالمية الأولى لإجبار العثمانيين على الجلاء من اليمن ، ولتكون الحديدة ورقة مساومة مع الإمام مقابل جلاء قواته عن الضالع . على أن نشاط الإمام يحيى العسكري في مناطق الجنوب ، دفع بعض القادة البريطانيين للتفكير جدياً في الحوار معه حول مستقبل المحميات ، مؤملين الوصول معه إلى اتفاق نهائي حول ذلك ، حتى وإن اضطرهم الحال لإعطاء بعض التنازلات[٩].

ويبدوا أن الاختلاف في وجهات النظر بين حاكم عدن البريطاني وبين وزارة المستعمرات حول مسألة المحميات البريطانية في الجنوب، قد عطل التفاهم البريطاني مع الإمام يحيى حميد الدين حول مناطق الجنوب ،فحينما عقد مؤتمر الخبراء في القاهرة في شهر مارس من عام ١٩٢١م، ورأى المؤتمرون ضرورة الاعتراف بسلطة الإمام يحيى على المحميات حتى حدود لحج ، قوبلت هذه التوصيات بالرفض من قبل المقيم السياسي البريطاني في عدن . وكانت وزارة الخارجية البريطانية ترى إمكانية الاعتراف بسلطة الإمام على بعض مناطق الجنوب على حساب بعض أمراء المحميات غير الموثوق في

٨- المرجع السابق، ٩١؛ ويمكن التعمق في خلفيات ذلك بالرجوع إلى الإصدار التاسع عشر من دراسات الجمعية التاريخية السعودية بعنوان: تجزئة اليمن: النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن ١٨٧٢-١٨٧٣، للدكتور عبد الرحمن الشملان،(الرياض: الجمعية التاريخية السعودية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) .

٩- ماكرو، مرجع سابق، ١١٣ .

ولائهم للبريطانيين ، شريطة موافقة الإمام يحيى على اعتبار عدن ولحج بريطانيتين، وأن تصبح عدن المنفذ الاقتصادي لكل اليمن بما فيها مملكته ، بيد أن المقيم السياسي البريطاني في عدن عارض هذا المقترح مرة أخرى، فتم تجميد المحادثات لتستمر بعد ذلك منطقة الحدود في حالة من الاضطراب [١٠].

كثفت بريطانيا إتصالها بالإمام يحي طلبا للتفاوض بخصوص مناطق الجنوب، إذ أُرسل الكولونيل «جيكوب» (Jycob) مرتين في محاولى لإجراء مفاوضات مع الإمام، فتعرضت زيارته الأولى للفشل، لوقوعه ومرافقيه أسرى بيد قبيلة القحرى ، في حين تم عقد اللقاء الثاني مع مندوب الإمام القاضي عبد الله العرشي في عدن، لكن لم تسفرعن ذلك اللقاء نتائج كانت محل رضى الإمام يحيى ، ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة تردي العلاقات بين الطرفين، دعم البريطانيين للسيد محمد بن علي الإدريسي في حروبه ضد الإمام في المناطق الشمالية، وهذا ما صعد من حالة التوترالسياسي والأمني على الحدود من جديد [١١].

وبعد أن نجح الإمام يحيى في تحقيق انتصارات حاسمة على الأدارسة، خاصة ،بعد وفاة السيد محمد بن علي الإدريسي، واستعادته مدينة الحديدة الساحلية عام ١٩٢٥م ، لم يجد البريطانيون مناصاً من التفاوض معه في ظل التوتر شبه الدائم في المناطق الحدودية . فبعثوا السير « جيلبرت كليتون» إلى صنعاء في الفترة من ٢٤ يناير إلى ١٢ فبراير١٩٢٦م ، ومرة أخرى لم ينتج عن ذلك أي نجاح يذكر فعاد «كليتون» خالي الوفاض [١٢].

وانطلاقا من هذا الخلاف سعى الإمام يحيى حميد الدين لإيجاد حليف دولي جديد يحصل منه على المساعدات الفنية، والأسلحة التي كان في أشد الحاجة لها، ووجد الإمام يحيى ضالته في إيطاليا، التي وقع معها معاهدة صداقة عام ١٩٢٦م، يحصل بموجبها على مراده من الدعم الفني والعسكري [١٣]. بيد أن الحكومة البريطانية لم تكن لتدع مثل هذا التطور في سياسة الإمام يمر بهدوء دون أن تكون لها كلمتها الفاصلة فيه، خاصة وأن المناوشات على الحدود في مناطق المحميات مستمرة . فعندما فشلت الجهود التفاوضية لوقف المناوشات عام ١٩٢٧م، أصر البريطانيون على إخلاء المناطق التي استولى عليها الإمام أثناء حربه في الجنوب، فيما تمسك الإمام بحقوقه في الجنوب، وعلى وجه الخصوص عدن والمحميات الغربية . أمام ذلك لجأ البريطانيون للخيار العسكري لإجبار الإمام يحيى على الإنسحاب مما سيطر عليه من مناطق في الجنوب، فأنذرالبريطانيون الأمام يحيى في ١٢ فبراير ١٩٢٨م بضرورة الانسحاب، ولما لم يستجب لمطالبهم ، قصفت الطائرات البريطانية مدن الضالع، قعطبة، النادرة ،إب ،يريم، ذمار، تعز، وماوية،

١٠- Fo 371 68341 رسالة من وزارة المستعمرات لوزارة الخارجية في الأول من يوليو ١٩٤٨م .

١١- ماكرو، مرجع سابق، ١١٤،١١٥ .

١٢- المرجع السابق، ١١٦-١٢١ .

١٣- المرجع السابق، ١٣٢ .

وتقدمت القوات البريطانية باتجاه الضالع تدعمها قوات محلية ، ونجحت في هزيمة قوات الإمام، واضطر حاكمه في الضالع محمد بن أحمد الشامي إلى الانسحاب من المدينة بعد أن فشل الإمام بإمداده بالدعم اللازم . وكان دعم أهالي الضالع لقوات البريطانيين لافتاً للانتباه ، ويبدو أن حاكم الضالع كان قاسياً في معاملتهم ، لذلك انفض السكان من حوله وفضلوا مساعدة الانجليز على الوقوف إلى جانب الإمام [١٤].

أدرك الإمام يحيى آنذاك أنه وإن كان من المحتم عليه عدم التنازل عن الحقوق اليمنية في الجنوب فإن إمكاناته العسكرية كانت تحول دونه و الدخول في حرب مع البريطانيين لتحقيق ذلك ، وأن سبيل المفاوضات هو الأنسب لتحقيق مبتغاه . ولاشك أن الهزيمة التي تلقتها قواته على يد البريطانيين وحلفائهم في الجنوب ، علاوة على التحديات التي كانت تواجهه في تهامة من السيد الإدريسي وحلفاؤه قد دفعته لاتخاذ خيار المفاوضات مع البريطانيين .

وقد مهد هذا التحول في موقف الإمام من البريطانيين إلى عقد عدد من المباحثات تمخضت في نهاية المطاف إلى عقد معاهدة صداقة عام ١٩٣٤م ، فُعُل منها الجانب التجاري ، بينما أُجل النظر في موضوع الحدود الذي ظل معلقا بين البلدين.

ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن المنطلقات السياسية في عهد الإمام يحيى حميد الدين يمكن أن تجمل فيما يلي:-

أ/ المحافظة على الحقوق اليمنية في الجنوب دون الدخول في حرب مع الحكومة البريطانية.

ب/عدم الاعتراف بمعاهدة ١٩١٣م بين العثمانيين والبريطانيين، التي حددت الحدود بين مناطق المحميات البريطانية وولاية اليمن العثمانية.

ج/ الارتياب الشديد في كل ما يمت للأوربيين بصلة، لذلك لم يوافق على وجود تمثيل دبلوماسي للدول الغربية في مملكته.

❖ السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية:-

ارتكزت السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية على عدة ركائز ، مثلت الخط الرئيس للسياسة البريطانية في عدن والمحميات في جنوب الجزيرة العربية منذ احتلال بريطانيا لعدن حتى جلائها عنها في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧م .وقد بنيت هذه المرتكزات على مصالح بريطانيا المتغيرة في المنطقة تبعا لتغير الوضع السياسي الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

فعلى حين كانت مصالح البريطانيين في الجزيرة العربية واليمن مع بداية السيطرة على عدن تتلخص في الدفاع عن الوجود البريطاني في الهند، ومنع القوى الغربية الأخرى من الاقتراب من خطوط المواصلات إلى الهند ومنطقة الخليج، أي أنها

١٤- ديان، مرجع سابق، ٤٩-٥٢ .

مصالح إستراتيجية وعسكرية أكثر من كونها مصالح اقتصادية [١٥] ، إلا أنها قد نحت منحى تجاريا بعد ذلك وبخاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين، لاسيما مع تحول مدينة عدن إلى ميناء حر، وكان من جراء ذلك أن نقلت الحكومة البريطانية مسؤولية المدينة والمحميات في الجنوب اليمني إلى وزارة المستعمرات، ليصبح للمدينة دور رئيس في التجارة الدولية، علاوة على كونها قاعدة عسكرية تؤمن مصالح بريطانيا والغرب عموما في منطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية . وهو ما حافظ على تفوق بريطانيا تجاريا على الصعيد العالمي ، الذي سرعان ما خسرته أمام المد الرأسمالي الأمريكي الذي غزا بقوة المجال الصناعي والتجاري بعد الحرب العالمية الثانية [١٦].

وخلال تلك الفترة انتهج البريطانيون سياسة الإبقاء على حالة الصراع القبلي في مناطق الجنوب والمحافظة على تلك المناطق كإقطاعيات قبلية، تسودها النزاعات القبلية، ومن ثم تحويلها إلى كيانات سياسية ضعيفة خاضعة لحمايتها . ولتكريس تلك التبعية انتهجت بريطانيا سياسة تأجيج الصراعات بين قبائل المنطقة [١٧].

ومن الثابت تاريخا أنه منذ أن سيطرت شركة الهند الشرقية البريطانية على عدن عام ١٨٣٩م، عمدت هذه الشركة إلى ربط مصالح أمراء وشيوخ المناطق المحيطة بعدن بالمصالح البريطانية ، عن طريق عقد اتفاقات ثنائية بين أولئك الشيوخ والأمراء وحاكم عدن البريطاني . واستمرت سياسة البريطانيين هذه بعد أن ضمت ممتلكات شركة الهند الشرقية إلى التاج البريطاني عام ١٨٥٨م [١٨] ، ومن ثم تحولها لتكون تحت الإشراف المباشر لنائب ملك بريطانيا في الهند عام ١٩٣٢م .

وتحولت عدن للإشراف المباشر لوزارة المستعمرات ابتداء من عام١٩٣٧م إلى حين الجلاء عنها عام ١٩٦٧م ، وقد عقد البريطانيون ما مجموعه واحد وثلاثون معاهدة إستشارة ، بدءا من عام ١٩٣٨م ، كان آخرها مع شيخ قبائل يافع العليا عام ١٩٥٤م ، علاوة على تسعين اتفاقا آخر يحدد في جوهره علاقات السلطنات والإمارات والمشيخات كل على حدة مع بريطانيا [١٩].

وقد أخذت هذه المعاهدات صفة الصداقة والولاء بداية، ثم تحولت إلى إتفاقات حماية بعد عودة العثمانيين لليمن عام١٨٧٢م ، وتحولت أخيرا إلى معاهدات استشارية ، حيث وقعت معاهدات إستشارة

١٥- لمزيد من الاطلاع أنظر :كومار، دافيد، دراسة في السياسة الاستعمارية البريطانية،(لندن: دار آسيا للنشر، ١٩٧٠م) .

١٦- دايت، بالم، أزمة بريطانيا الاستعمارية، ترجمة: عادل ثابت، (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٦م)، ٥٦ .

١٧- الصراف، علي، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، [د.ت])، ٧١-٧٣ .

١٨- المرجع السابق، ٣٢، ٣١؛ وانظر : طه، جاد، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ط٢(القاهرة: دار الفكر العربي، [د.ت]) ١٧٧، ١٧٨.

١٩- أباظة، فاروق، بريطانية والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩-١٩٦٧م، (القاهرة: مطابع جريدة السفير، ١٩٨٨م)، ١٤-١٥ .

عام ١٩٣٧م مع كل من إمارة القعيطي ، وإمارات المحميات الغربية (الفضلي ، العوالق السفلى ، يافع ، بيحان، والضالع) . ونصت فحوى هذه المعاهدات على أن تقبل هذه الإمارات والمشيخات مشورة حاكم عدن في شئونها الإدارية . فكانت حكومة عدن تعمد إلى وضع ضابط بريطاني يعمل كمستشار للسلطان أو الأمير أو الشيخ في النواحي التسع ، ويصبح هذا الضابط هو المتصرف الفعلي لسياسة الإمارة الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وتوالى عقد هذه المعاهدات مع بقية المحميات الشرقية والغربية، وأصبحت موافقة حاكم عدن من ضرورات اختيار رئيس القبيلة ، أو حاكم إمارة أو حتى كبير أسرة في هذه المناطق [٢٠].

ومن المرتكزات الأساسية للسياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية، الاعتماد الكبير على الجاليتين اليهودية والهندية المقيمتين في عدن دون غيرهما من الجاليات التي تسكن المنطقة للتعاون معهم ، حيث أن هاتين الجاليتين كانتا مهيئتان للتعاون مع البريطانيين أكثر من الجاليات الإسلامية (الصومالية، والباكستانية) بحكم الانتماء العقدي [٢١].

وقد أوضح المقيم السياسي البريطاني في عدن السير ستيوارت سايمز (Sir Stewart Symes) (١٩٢٨–١٩٣٠م) لحكومة الهند البريطانية أنه يحبذ تهنيد عدن طالما ظلت الهند البريطانية قائمة ، ذلك لأن الهنود في عدن ليست لديهم روح وطنية محلية أو اتجاهات سياسية معارضة ، بل إنهم يقفون بالتحديد وبحكم وضعيتهم الدخيلة والمرتبطة بالوجود البريطاني إلى جانب البريطانيين هناك [٢٢].

إنتهجت حكومة عدن سياسة فرق تسد لتثبيت هيمنتها في مناطق الجنوب اليمني ، ومصطلح – فرق تسد – مصطلح لاتيني الأصل "divide et impera."، ويُعمل به في المجال العسكري والسياسي والاقتصادي، ويعني: تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة ، وأن تقف الدولة المستعمِرة حائلا أمام حركات توحد المجتمعات المغلوبة (المستعَمرة) . ومن الأسباب التي دفعت حكومة عدن لإنتهاج هذه السياسة : عدم قدرة شركة الهند الشرقية البريطانية بداية على تأمين القوات اللازمة لحفظ مكتسباتها في عدن. وقد عمدت حكومة عدن إلى توسيع حدة الخلافات القبلية في المنطقة، والتأكيد على ضرورة وجود الزعامات الفردية وربطها بعلاقات مميزة مع حكومة عدن، تستند على مبدأ إعطاء المخصصات المالية الشهرية، والهبات العينية وضمان ولاء هذه الزعامات لحكومةعدن [٢٣].

٢٠- أباظة، المرجع سابق، ٢٥ .

٢١- شعبي، قحطان، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (القاهرة : دار النصر، ١٩٦٢م) ١٠٣

٢٢- أباظة ، العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩ – ١٩٣٩م، (القاهرة : دار المعارف، [د.ت])، ١٥

٢٣- الصراف، مرجع سابق، ٣٢؛ ولمزيد من الاطلاع يمكن النظر : يعقوب، هارولد . ف، ملوك شبه الجزيرة العربية(بيروت، صنعاء: دار العودة ومركز الدراسات والبحوث اليمني،١٩٨٣ م)

عمدت حكومة عدن حال السيطرة على عدن ،إلى إعلان العفو العام عن الأهالي، ومارست سياسة مرنه تجاه الأهالي نجحت من خلالها في التقرب منهم ومن زعماء القبائل المحيطة بعدن، وتقبل الأهالي الحكم البريطاني لعدن، بل تزايد الإحساس عند الغالبية العظمى من هؤلاء البسطاء بمصداقية البريطانيين في تعاملهم معهم [٢٤]. وكان تأثير هذه السياسة المرنة على الزعماء أكثر وضوحا إذ أن سلطان لحج محسن بن فضل العبدلي أبدى أسفه على مقاومته للبريطانيين ، وأعلن استعداده الانضواء تحت العلم البريطاني، وكذلك فعل زعماء قبائل العزيبي، والسلمي ، والعقربي، والحوشبي [٢٥]. وبذلك استطاعت بريطانيا تجنيد سلاطين وأمراء المحميات لتحقيق أغراضها [٢٦] . وأصبحت عدن، جراء ذلك ، الميناء الرئيس لصادرات وواردات اليمن كاملة، وعملت حكومة عدن جاهدة لتهيئة السبل المؤدية لذلك، بنشر الأمن والنظام، وإن اقتضى ذلك استعمال القوة، والتقرب من شيوخ القبائل المجاورة بالعطايا، إلى غير ذلك من أساليب الترغيب والترهيب [٢٧] .

وظلت عدن الميناء الرئيس لصادرات اليمن على الرغم من محاولات العثمانيين ،لدى عودتهم لسواحل اليمن عام ١٨٤٩م تحويل تصديرالبن من ميناء عدن إلى مدينتي الحديدة والمخا .فقد باءت محاولاتهم بالفشل، وظلت عدن هي الميناء الأساس لتصدير البن اليمني بفضل السياسة البريطانية المرنة، والإمكانات الحضارية في ميناء عدن مقارنة بالموانئ اليمنية الأخرى، بل إن كثيرا من سكان الموانئ اليمنية كالمخا انتقل للسكن في عدن تبعا لازدهارهذا الميناء التجاري [٢٨].

التزمت حكومة عدن سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للمناطق المتاخمة لمناطق هيمنتهم في عدن والمحميات، إلا إذا اقتضت الحاجة القصوى لذلك، تجنبا لإثارة انتباه الدول الأوربية المنافسة في المنطقة [٢٩]. وهذه السياسة هي التي دفعت حاكم عدن البريطاني إلى عدم الانسياق خلف مطالب إمام صنعاء السيد محمد بن يحيى التحالف معه ضد عدو مشترك وهو حاكم أبو عريش الحسين بن علي بن حيدر [٣٠].

ومع تطور الأحداث الدولية والمحلية في منتصف القرن العشرين الميلادي وتزايد الحس القومي لدى اليمنيين في جنوب الجزيرة العربية، وظهور الأحزاب الوطنية ، وانضمام المملكة المتوكلية اليمنية للجامعة العربية ومطالباتها بالجنوب اليمني ، نزعت السياسة

٢٤- أباظة، فاروق، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٧م)، ٢٠٢

٢٥- أباظة ، المرجع السابق ، ٢٠٣

٢٦- الريحاني، أمين، ملوك العرب، (بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٤م)، ٣٤٩

٢٧- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ٢٠٣

٢٨- أباظة، التنافس الدولي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث، (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٠م)، ٣٨٦

٢٩- أباظة، عدن والسياسة البريطانية، ٢٣١

٣٠- أباظة، التنافس الدولي ٣٥٩-٣٨٧

البريطانية في جنوب الجزيرة العربية إلى إنشاء اتحاد فدرالي بين المحميات البريطانية في الجنوب برئاسة حاكم عدن البريطاني [٣١]. وقد تكَّون الإتحاد بداية من ست إمارات هي : بيحان ، الضالع ، الفضلي ، العوذلي ، يافع السفلى ، والعوالق العليا . وعمد البريطانيون إلى استخدام قوة السلاح مع المحميات التي رفض أمراؤها فكرة الإتحاد ،كما حدث مع حاكم لحج ، حيث احتل البريطانيون بلاده وأسقطوا حكمه لصالح سلطان آخر وافق على الانضمام للإتحاد ؛ وبذلك فما جاء عام ١٩٦٢م إلا وكانت الإمارات المنضمة للإتحاد حوالي إحدى عشر إمارة ، وقد قرر البريطانيون تغيير المسمى من إتحاد إمارات الجنوب العربي ، إلى إتحاد الجنوب العربي [٣٢].

ونخلص ختاما إلى القول بأن السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية قد تأثرت كثيرا بالمتغيرات السياسية الدولية والمحلية التي أخذت في الظهور بين الحربين العظميين ، وتأكد تأثيرها على بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) . ومن أهم تلك المتغيرات الدولية ، نمو الحركات الوطنية المطالبة بالتحرر من ربقة الاستعمار وخاصة في الهند ، مما دفع البريطانيون للتفكير بإنهاء حكمهم الطويل للهند . وثاني هذه المتغيرات كان دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس تجاري قوي في الشرق . على أن ثالث تلك المتغيرات قد تمثل في إطلالة ايطاليا على اليمن ، بتوقيعها اتفاقية صداقة مع الإمام يحيى حميد الدين عام ١٩٢٦م، وتزايد المصالح الإيطالية على إثر ذلك في اليمن، وتقاطعها مع المصالح البريطانية [٣٣].

وفيما يتعلق بالمتغيرات المحلية ، فكان توقيعهم لاتفاقية الصداقة مع الإمام يحيى حميد الدين عام ١٩٣٤م، معناه اعترافا صريحا من قبلهم بمملكة الإمام يحيى في اليمن ، لذا كان لزاما على بريطانيا أن تعمل على عقد مزيد من الاتفاقات ، تنال بموجبها سلطات أكبر في المحميات ، وتحكم بها قبضتها على هذه الإمارات في وجه الإمام المطالب بحقه فيها [٣٤].

وعليه فقد اقتصرت السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية على تعزيز الوجود العسكري على الموانئ والثغور الإستراتيجية ، والابتعاد قدر الإمكان عن المناطق الداخلية ، على أن ذلك قد تغير تغيرا جذريا من بعد عام ١٩٣٧م . حيث اخذ البريطانيون يتدخلون في الشئون الداخلية للمناطق المتاخمة لعدن، مرة بالسياسة والمشورة ، ومرات عدة بقوة السلاح إما مباشرة أو عن طريق حلفائهم من أمراء المنطقة .

العلاقات البريطانية اليمنية في عهد الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين (١٩٤٨-١٩٦٢م)

مرت العلاقات بين الإمام أحمد والبريطانيين بعدد من المتغيرات ، ولتوضيح ذلك يجدر بنا تتبع طبيعة

٣١- الصراف، مرجع سابق، ٤٩

٣٢- المرجع السابق،٥٧

٣٣- بن دغر، أحمد عبيد، حضرموت والاستعمار البريطاني١٩٣٧-١٩٦٧م،ط١(القاهرة : مؤسسة قرطبة، ٢٠٠٠م) ٥٤

٣٤- المرجع السابق، ٥٥

تلك العلاقات في الفترة السابقة لتوليه الحكم ، إذ من المعروف أن الإمام يحيى كان قد عين ابنه سيف الإسلام أحمد حاكما لمقاطعة تعز القريبة من مناطق الهيمنة البريطانية ليكون مباشرا وعلى اتصال وثيق بحقيقة ما كان يدور في عدن من معارضة لحكم والده .

❖ علاقات الإمام أحمد بالبريطانيين:

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد حرصت على أن تتخذ موقفا حياديا من أحداث حركة ١٩٤٨م ، التي قتل فيها الإمام يحيى حميد الدين، ونجح الدستوريون جراء ذلك من السيطرة على صنعاء ، مما أدخل اليمن في الشهور الأولى من هذا العام في صراع دموي بين الإمام عبد الله بن أحمد الوزير الذي اختاره الثوار لتولي أمر وواجبات الإمامة الدستورية باليمن ، وبين الأمير أحمد بن يحيى الذي سعى لإجهاض تلك الثورة واستعادة السيطرة على الحكم، ومعاقبة قتلة والده . وقد اتضح الموقف البريطاني جليا في التحذيرات المتكررة التي كانت تصدرها وزارة الخارجية البريطانية لمسؤوليها في عدن والعواصم العربية ، بعدم التصريح بما يفيد وقوفهم مع أحد الطرفين في هذا الصراع .

ففي بحر إجابته على أسئلة عضو البرلمان الإنجليزي عن أسباب استجابة حاكم عدن لبعض مطالب عبد الله بن الوزير قال السيد كابل (J.E Cable) رئيس الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية : أن استجابة حاكم عدن لمطالب عبد الله بن الوزير[٣٥] كانت بمبادرات ذاتية من هذا الحاكم دون الرجوع للحكومة البريطانية ، وأن حاكم عدن كان يرى أن ابن الوزير سيحسم أمور الإمامة لصالحه ، وأن من مصلحة بريطانيا إظهار الدعم والتأييد له ، وأضاف كابل أن الوزارة أوضحت لحاكم عدن ضرورة اتخاذ موقف الحياد من الطرفين المتصارعين، وأنه على المسؤولين البريطانيين تجنب إصدار تصريحات أو اتخاذ مواقف يمكن أن تفهم على أنها دعم وتأييد لأي من الطرفين ، لأن ذلك قد يتسبب في إحراج الحكومة البريطانية مستقبلا [٣٦].

وفي السياق نفسه ، أوصت وزارة الخارجية البريطانية الحاكم العام البريطاني في الباكستان إهمال الرد على رسالة عبد الله بن الوزير التي يشرح فيها ظروف توليه أمر الحكم في اليمن بناء على رغبة الشعب ، باعتبار أن الرد على تلك الرسالة كان سيفسر على أنه بمثابة الاعتراف من قبل بريطانيا بحكم الإمام الجديد عبد الله لليمن [٣٧] .

وعلى الرغم من طبيعة الموقف البريطاني المتردد من أحداث ثورة الدستور في اليمن عام ١٩٤٨م، إلا أنهم ظلوا متابعين للأحداث بدقة متناهية ، وخاصة فيما يتعلق بنشاطات ولي العهد أحمد بن يحيى ، حيث أرسل حاكم عدن السير تشامبيون في ٢١ فبراير ١٩٤٨م برقية إلى وزارة الخارجية وعدد من السفارات البريطانية في الشرق الأوسط، تفيد

٣٥- عن طلب عبد الله واستجابة حاكم عدن له أنظر وثيقة رقم f0 371/68336 rot 16321 .

٣٦- F.O 371/68336 Rot 16321

٣٧- Fo 371/68336 rot 16321

بتفاصيل تحركات الأمير أحمد بعد مقتل والده، مبينا مغادرة الأمير أحمد لمدينة تعز ظهر نفس اليوم الذي قتل فيه والده (١٧فبراير ١٩٤٨م)، وأنه قد توجه إلى قرية الزيدية المقابلة لجزيرة كمران ، حيث بعث من هناك عددا من البرقيات عبر قبرص إلى أخيه الأمير عبد الله الذي كان في لندن آنذاك؛ كما رصد السير تشامبيون محاولات الأمير أحمد المتكررة الوصول إلى منطقة حجة في الشمال الغربي من اليمن حيث تتركز قوته لمباشرة عمليات الثورة المضادة . كما رصد البريطانيون مكان وجود الأمير الحسن ابن الإمام يحيى في منطقة قفلة عذر، مسحوذا على كثير من ممتلكات أسرته (٣٨).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو : ما الذي دفع الحكومة البريطانية لاتخاذ ذلك الموقف من فرقاء الصراع باليمن؟ وهي التي كانت على خلاف جوهري مع الإمام يحيى حميد الدين حول مسألة الحدود في الجنوب، ومسألة التمثيل الدبلوماسي باليمن ، إلى غير ذلك من القضايا السياسية وبالتالي فإن تغيير النظام بالكامل قد يتسق وسياستها في المنطقة .

توضح لنا الوثائق البريطانية المتعلقة بهذه المرحلة من تأريخ اليمن، أن الاعتقاد السائد لدى المسؤولين البريطانيين في عدن كان بأن الأمير أحمد غير محبوب من شعبه ، نظرا للقسوة المفرطة التي كان عليها ، وأن سيطرته على السلطة تبدوا مؤقتة .لكن الإمام الجديد السيد عبد الله بن الوزير ،كما يرى حاكم كمران البريطاني ويؤيده في ذلك السيد كابل حاكم عدن ، قد ارتكب خطأ فادحا عندما سمح بقتل الإمام يحيى حميد الدين الكبير في السن ، وأن هذا الخطأ قد جر عليه سخط القبائل، وشجب السعوديين لحركته ،وهذا ما قد يعني حتمية فشل هذه الثورة (٣٩).

إن عدم وضوح الرؤيا لدى الساسة البريطانيين حول حقيقة ما ستسفر عنه أحداث اليمن يبرر لنا تأخر اعتراف بريطانيا بحكم الإمام أحمد بعد أن بدى بوضوح استتباب الأمر له، كما أن عدم مسارعة بريطانيا لدعم حكومة الثورة، قد يعزى لتخوفهم من التوجهات السياسية للعهد الجديد ، لاسيما مع وجود الداعية الإسلامي، الفضيل الورتلاني بإعتباره ممثلا لجماعة (الإخوان المسلمين) المعروفة بموقفها المعادي للتدخل الأوروبي في البلاد الإسلامية . يضاف إلى ذلك فإن الساسة البريطانيون تشككوا كثيرا في مصداقية شعارات الحكومة اليمنية السياسية الجديدة ،التي أبدت إنفتاحها على حكومة عدن ، وميولها الإصلاحية السياسية ، فلدى إجابته على تساؤلات السير اندرو ريان (sirAndrew Ryan) – رئيس الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية – حول أحداث اليمن وشعارات الحكومة الجديدة الإصلاحية شكك حاكم عدن في قدرة الحكومة الجديدة على الإصلاح والوئام مع البريطانيين مستقبلا ، (٤٠) . وجاء اعتراف الحكومة

٣٨- (FO 371/ 68335 Rot 116275)

٣٩- FO 371 /68339

٤٠- Fo371/68336 rot16321

البريطانية بحكم الإمام أحمد بعد خلاف طويل بين الساسة البريطانيين أنفسهم ، على الرغم من تأكدهم من نجاح الإمام أحمد في الإجهاز على قوى الحركة الإصلاحية في اليمن ، حين تمكنت القبائل المؤيدة له من اجتياح صنعاء ، وإلقاء القبض على معظم الثوار وعلى رأسهم الإمام عبد الله بن أحمد الوزير . وحُسم ذلك الخلاف بأن تم الإنفاق على أن يأتي اعتراف الحكومة البريطانية بحكومة الإمام أحمد متزامنا مع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربية أخرى مثل فرنسا وايطاليا وهولندا [٤١].

وعلى ذلك فقد أرسل ملك بريطانيا في التاسع عشر من إبريل عام ١٩٤٨م (أي بعد مضي أكثر من شهر على حسم الإمام أحمد الحكم لصالحه) أرسل خطاب الاعتراف إلى حاكم عدن ليتولى ترجمته وتسليمه لحكومة الإمام أحمد ، وقد جاء في برقية ملك انجلترا للإمام أحمد ما يلي :"لقد كنت مسرورا بمعرفتي عبر برقيتكم في٢١ مارس بتوليكم عرش اليمن خلفا لوالدكم، الذي كان مقتله المأساوي، بمثابة الصدمة لي ، وأرحب بعباراتكم الصديقة التي كان لها أحسن الأثر في نفسي وفي حكومة مملكة بريطانية العظمى وشمال ايرلندا ، وحكومة الباكستان ، وأشاطر جلالتكم الأمل أن الصداقة بين بلدينا ، والتي عبرت عنها اتفاقية الصداقة التي وقعت في صنعاء عام ١٩٣٤م، التي أتمنى أن تدوم وتزدهر" [٤٢].

وكان وزير خارجية اليمن السيد محمد راغب قد بعث لنظيره البريطاني في الرابع من إبريل لسنة ١٩٤٨م برقية تفيد بحسم الأمور السياسية لصالح الإمام أحمد ، متمنيا استمرار علاقة الصداقة بين البلدين، وأجابه وزير الخارجية البريطاني السيد J.E.Cable ببرقية جوابية حملت ذات المعاني والأمنيات [٤٣].

مما سبق يتضح مدى حرص بريطانيا على عدم التسرع بتأييد طرف من فرقاء الصراع على حساب الطرف الآخر ، وذلك لعدة اعتبارات يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- عدم وضوح الرؤيا لدى وزارة الخارجية البريطانية عن حقيقة الأوضاع في اليمن بسبب عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين الطرفين ، وأن حاكم عدن هو المصدر الوحيد لتزويد الحكومة البريطانية بأخبار اليمن وما يدور فيها.
- تسرع حاكم عدن في إظهار تعاطفه مع الثوار ، وثبوت أن حكمه المسبق على الثورة كان غير حصيف ودقيق .
- انسجام أحداث اليمن (الصراع على السلطة) مع سياسة فرق تسد البريطانية في المنطقة ، وإن كانت بريطانيا لم تفتعل التفرقة في هذا الصراع .
- عدم ثقتها في أن مغامرتها بدعم طرف من الأطراف سيؤدي حتما إلى تغيير الموقف المعادي للوجود البريطاني في عدن والجنوب .

٤١- Fo 371 68337 rot 1633 .

٤٢- FO 371 68338 .

٤٣- P.o 371 6833)

سعى الإمام أحمد في مستهل حكمه كسب دعم البريطانيين التقني والمعنوي ، لإدراكه أنه وإن كان قد نجح في إخماد ثورة الدستور عام ١٩٤٨م ، إلا أن ذلك لا يعني نهاية العمل الثوري الوطني ضد حكمه ، وأنه سيواجه صعوبات داخلية كثيرة سواء كان ذلك من قبل التيارات الوطنية اليمنية كحزب الأحرار ، الذي ما زال أتباعه يخططون من عدن للإطاحة بحكم أسرة حميد الدين، أو من داخل إطار العائلة ، حيث كان بعض إخوته وعلى رأسهم الحسن من الكارهين لحكمه ، المتربصين للتخلص منه متى ما سنحت الفرصة المناسبة . بيد أن البريطانيين ظلوا مترددين في إتخاذ موقف داعم للإمام أحمد وذلك لعدة أسباب منها:

- أن البريطانيين كاموا يرون أن الأمير عبد الله ابن الإمام يحيى، هوالرجل الأصلح للحكم وقد ظهر ذلك في تصريحات بعض الساسة البريطانيون (٤٤).
- أن الأوضاع في اليمن لم تحسم تماما للإمام أحمد ، ويظهر أحد التقارير البريطانية السرية عن تدهور الأوضاع السياسية في اليمن في منتصف عام ١٩٤٨م ، و أن الإمام أحمد نجح في إحباط محاولة لاغتياله في تعز ، وأن المخطط لتلك العملية كان أخوه الأمير علي ، بالاشتراك مع عامل تعز وقت ذاك ، وقد أُلقَي القبض على الاثنين وأرسلا مع غيرهم من المتهمين إلى سجن حجة (٤٥). وأضاف التقرير إلى أن أوضاع اليمن في اضطراب شديد ، لاسيما مع تدهور العلاقة بين الإمام وبعض إخوته كالحسن وعبد الله والعباس، علاوة على بوادر الخلاف الذي نشب بين السيد هادي هيج – أحد شيوخ أكبر قبائل وادي مور في تهامة – وعامل الزهرة الجديد ابن عمير المعين من قبل الإمام أحمد، الذي لم يتمكن من مباشرة مهام عمله جراء مناوشات قبلية مع السيد هيج ، الذي أثبت للإمام بموقفه ذاك بأن كلمته هي الأقوى في مناطق الزهرة واللحية وغيرها (٤٦).

تجدر الإشارة إلى أن مدينة تعز قد شكلت أحد أهم مناطق وجود التيارات الوطنية الإصلاحية ، التي كانت تسعى للإطاحة بحكم الإمام (٤٧). ولعل مرد استقرار الإمام أحمد بها، وجعلها مقرا رئيسيا لحكمه، يعود إلى رغبته بأن يكون على مقربة من مكامن الخطر، ليتمكن من الإجهاز عليها بأسرع وقت متاح، على أن هناك سبب آخر يلوح في الأفق كامن في كون المدينة بمثابة المركز لاستقبال وتحريك الأوضاع في مناطق المحميات البريطانية وفق رؤى الحكومة اليمنية (٤٨).

على الرغم من كل ما سبق ، فقد بادر الإمام أحمد إلى توجيه دعوة رسمية لحاكم عدن لإرسال وفد

٤٤- بن دغر ، مرجع سابق، ٢٧٨

٤٥- لا يستطيع الباحث الجزم بالمعلومات الواردة في التقرير المشار إليه، لكون ذلك مما لم يعرف ويشتهر به بين الأوساط المتخصصة اليمنية، كما لم يشر إلى ذلك أي مصدر

٤٦- (Fo 371 68339) تقرير خاص كتب في اللحية في ١٩٤٨/٧/٢٢م .

٤٧- يازلي، محمد أحمد، من الثورة البكر إلى الثورة الأم: حقائق ووثائق تنشر لأول مرة، (صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٢م)، ١٦٩

٤٨- بن دغر، أحمد بن عبيد، اليمن تحت حكم الإمام أحمد ١٩٤٨-١٩٦٣م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥م)، ٢٧٢

لزيارة تعز والتباحث حول بعض الأمور السياسية . وتمت الزيارة في السادس والعشرين من إبريل عام ١٩٤٨م ، حيث زار كل من الميجور سيجور والضابط السياسي المساعد تعز ، وظلوا بها إلى السادس من مايو من نفس العام ، والتقى الوفد بالإمام مرتين خلال تلك الزيارة ، وكان يمثل الإمام في المحاورات السياسية كلا من القاضي حسين بن علي الحلالي مندوب الإمام في عدن ، والقاضي محمد بن عبد الله الشامي حاكم البيضاء ومسؤول الحدود ، والقاضي محمد بن عبد الله العمري .

وعلى الرغم من أن الوفدين اليمني والبريطاني لم يتطرقا إبان تلك الزيارة لقضايا الحدود الخلافية، واكتفيا بإبداء الرغبة في تحسين العلاقات بين الطرفين ، وبنائها على أساس من الثقة المتبادلة ، إلا أن تلك اللقاءات لم تخلوا من الإلماح إلى بعض ما أثار العداء بين الطرفين ، حيث ذكر الإمام أحمد للميجور سيجور مازحا : أن اغتيال والده الذي تم في شهر فبراير من نفس العام كان بسبب إيواء عدن للمتآمرين، وكأن الإمام أراد أن يلمح للوفد البريطاني أن استمرار سياسة إيواء المعارضة اليمنية من شأنها إثارة حفيظة الإمام على حكومة عدن. وأفادت إجابة الميجور سيجور أن من تم إيوائهم في عدن من المعارضة اليمنية ، كانوا أعدادا بسيطة جدا ، وأن قادة الانقلاب والمخططين له كانوا من صنعاء ذاتها . وكان الميجور سيجور قد استشعر خلال زيارته تلك حاجة الإمام أحمد إلى الدعم البريطاني للنيل من أعدائه داخليا ، لذلك أوصى بإجراء محادثات شاملة مع الإمام ، وتقوية العلاقات معه ، بعقد اتفاقية تجارية علاوة على إمداده بالأسلحة والعتاد [٤٩].

وحرصا على عدم استفزاز الإمام أحمد في تلك المرحلة المبكرة من حكمه ، وردا على موقف ودي للإمام مع حاكم عدن ، فقد عمدت حكومة عدن إلى رفض استقبال السيد الفضيل الورتلاني – أحد كوادر الإخوان المسلمين المشاركين بقوة في الإعداد والتخطيط لثورة الدستور عام ١٩٤٨م – ومنعت إصدار تأشيرة دخول له عند وصوله إلى ميناء عدن . لكنها في المقابل لم تبادر بالقبض عليه وتسليمه إلى الإمام أحمد ، بحجة عدم وجود اتفاقية مسبقة بين حكومة عدن وحكومة اليمن تقضي بتسليم المعارضين أو الخارجين على النظام [٥٠].

واستثمارا لذلك التحسن في العلاقات بين الطرفين ، فقد بادر البريطانيون إلى تفعيل البند الرابع من اتفاقية صنعاء لعام ١٩٣٤م والقاضي بتسليم المجرمين الفارين ، من كلا البلدين للبلد الآخر. وقد حرص البريطانيون على التأكيد على أن هذه الاتفاقية لا تشمل المعارضين السياسيين ، وتقتصر فقط على اللصوص وقطاع الطرق ، ومن يرتكب جرائم قتل وتعدي على الأفراد أو الجماعات [٥١].

٤٩- (Fo 371 68338) رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١٨مايو ١٩٤٨م .

٥٠- (Fo 371 68338) .

٥١- (Fo 371 68841) رسالة من حاكم عدن للإمام أحمد بن يحيى

الجدير بالذكر فإنه وفي إطار محاولات تحسين العلاقات بين البلدين فقد أقام الأمير عبد الله ابن الإمام يحيى مأدبة غداء لأحد المسؤولين البريطانيين في لندن في شهر يونيو عام ١٩٤٨م ، وتمت بينهم محادثات غير رسمية . وجاء في تقرير المسؤول البريطاني لوزارة الخارجية أنه لا يعلم حقيقة سببا لهذه الدعوة ، وأن المحادثات فيها كانت تصطبغ بالعمومية ، حيث كانت ترتكز كما جاء على لسان سيف الإسلام الأمير عبد الله على رغبة العهد الجديد بداية علاقات قوية مع البريطانيين تقوم على أساس من الثقة المتبادلة [٥٢].

ويبدوا من هذا التقرير أن الحكومة اليمنية كانت تسعى لجس نبض البريطانيين حيال إيجاد وسائل أخرى للتواصل معهم دون اللجوء لحاكم عدن . وتكررت هذه المحاولة من اليمنيين عبر السيد حسن إبراهيم مندوب اليمن في الأمم المتحدة ، الذي زار السير J.E Cable وزير المستعمرات في مكتبه بلندن ، وتبادل الطرفان المحادثات ، حيث أبدى السيد حسن إبراهيم رغبة بلاده في تحسين العلاقات البريطانية اليمنية ، واستبعاد ما من شأنه تعكير صفو علاقات صداقة متينة بين البلدين .

وقد رأى السيد حسن كمقدمة لهذه العلاقات عقد اتفاقية تجارية وكتابة مذكرة تفاهم حول تسليم المتهمين ، وتزويد اليمن للأسلحة والمعدات الطبية والفنية والتقنية ، علاوة على دعم اليمن ببعض المتخصصين الفنيين والأطباء . وقد اعتذر السيد كابل عن مسألة تزويد اليمن بالأسلحة استنادا على الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على بيع الأسلحة لدول منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث حرب فلسطين . ورأى السيد كابل أن الطلبات الفنية الأخرى ستحال إلى المتخصصين لمناقشتها ولا يرى باسا في إتمامها . بعدها فتح باب النقاش حول مواضيع أخرى من ضمنها مسألة الحدود ، بيد أن السيد كابل أوضح أن هذه المحادثات تحمل الصبغة غير الرسمية ، وأن محادثات الحدود يجب أن تناقش مع حاكم عدن [٥٣].

ويبدوا من هذه المحادثات أن اليمنيين كانوا حريصين على الدخول في مفاوضات مباشرة مع وزارة الخارجية حول عدن والمحميات دون اعتبار لوجود حاكم عدن ، الذي يعتبره البريطانيون الجهة المخولة لهكذا مفاوضات . ويبدوا أيضا أن اليمنيين يرون أن مجرد المحادثة مع حاكم عدن تعني الاعتراف بالوضع القائم في عدن والمحميات ، وهذا ما تحرص حكومة الإمام على عدم الإقرار به.

من جهتها فقد شددت الحكومة البريطانية على مرجعية حاكم عدن في أي محادثات سياسية مع اليمن في ظل عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين الدولتين . ورأى البريطانيون أن محاولات الإمام أحمد تخطي حاكم عدن في التواصل مع الحكومة البريطانية ، يهدف إلى إعطاء انطباع عام أن حاكم

٥٢- (31/31/1 68339 371 o تقرير لوزارة الخارجية في ٦ يوليو ١٩٤٨م .

٥٣- (E9118 68339 371 o F تقرير السيد كابل لوزارة الخارجية البريطانية في ٧ يوليو ١٩٤٨م

عدن ينهج سياسات عدائية ضد الحكومة اليمنية في محاولة من الإمام لتأكيد مطالبه بعدن والمحميات. مؤكدين على أن أي تواصل سياسي مع الحكومة اليمينية يجب أن يمر عبر القنوات المتعارف عليها دوليا ، فإن لم يكن ذلك ممكن فإن الحكومة البريطانية تصر على اعتبار حاكم عدن الممثل الوحيد لها فيما يتعلق بالعلاقات اليمنية البريطانية ، خاصة وأن هذا الحاكم كان يرفع تقريره مباشرة إلى وزارة الخارجية البريطانية وليس كما كانت التراتبية البريطانية تقضي بأن يتواصل مع وزارة المستعمرات[٥٤].

ويبين تقرير وزارة الخارجية البريطانية في هذا الإطار أن وزير الخارجية كان قد أوضح للأمير عبد الله أسباب اعتبار حاكم عدن الوسيلة الوحيدة لمناقشة مجمل أوضاع العلاقات البريطانية اليمنية ، وأن بريطانيا حريصة على مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الحكومة اليمنية على نفس الأسس المرعية مع الدول الأخرى . مشيرا إلى أن استغرابه من الحالة الازدواجية لدى الحكومة اليمنية ، التي ترفض وجود ممثل سياسي في أراضيها ، في الوقت التي تطالب فيه بقبول ممثل لها في لندن ، وتطالب عوضا عن ذلك باعتبار السفير البريطاني في جدة ممثلا لبريطانيا في اليمن . ولما كانت جدة بعيدة عن اليمن وفق تعبير الوزير البريطاني ، والسفير بها لا يستطيع بحال من الأحوال الإلمام بمجريات الأمور في اليمن ، رأينا عدم جدوى هذا الطلب . خاصة وأن الاضطرابات القبلية على الحدود تتطلب التصرف السريع ، الذي لا يستطيع ممثلنا في جدة القيام به .

اقترح وزير الخارجية على سيف الإسلام الأمير عبد الله أن تستقبل وزارة الخارجية البريطانية سفيرا يمنيا في لندن ، إذا وافقت حكومة اليمن على اعتبار حاكم عدن ممثلا لوزارة الخارجية البريطانية في اليمن . بيد أن الحكومة اليمنية لم تجب على هذا المقترح مما يعني رفضهم له .

لهذه الأسباب رأى البريطانيون تأجيل فتح المحادثات حول الحدود أو العلاقات الثنائية مع السيد حسن إبراهيم ، إضافة إلى أن هذه المحادثات التي كانت تدور في لندن أشعلت قلق حكام ومشايخ الإمارات في الجنوب على أوضاعهم الخاصة ، وكان جل تخوفهم أن تصل الحكومة البريطانية إلى اتفاق يسيطر بموجبه الإمام أحمد على مناطق الجنوب ، وقد تمخض عن هذا القلق اضطرابات في كافة المناطق ، لذلك طالب حاكم عدن ووزير المستعمرات بضرورة إيقاف تلك المحادثات .

على أن هناك سببا آخر يدعوا لتوقف البريطانيين عن الاستمرار في المحادثات ، وهو عدم تأكدهم من حقيقة موقف السيد حسن إبراهيم ، فهو وعلى الرغم من كونه مندوب اليمن في الأمم المتحدة ، إلا أن البريطانيين لا يعلمون فيما إذا ما جاء به من مرئيات كان يمثل الإمام أحمد أم ذلك كان من مبادراته

٥٤- (Fo 371 68340 E11597/384/91 تقرير وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ سبتمبر ١٩٤٨م.

الشخصية ، خاصة وأن الإمام أحمد كان قد بدأ محادثاته مع مندوب حاكم عدن في مايو عام ١٩٤٨م . ومن المعروف أن السيد حسن إبراهيم كان من أتباع سيف الإسلام الأمير عبد الله وأن العلاقات بين سيف الإسلام عبد الله والإمام أحمد لم تكن جيدة ، وأن عبد الله كما يرى كثير من اليمنيين منافسا لأحمد على الإمامة [٥٥].

حرص البريطانيون على إظهار الوفاق مع الإمام أحمد وعدم إعطاءه دافعا لاثارة مسألة إحتلال بريطانيا لعدن والجنوب للمناقشة في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية [٥٦] ،تجنبا لما قد يجره ذلك من تأجيج للمشاعر الوطنية في الجنوب ، لذا فقد اقترحت وزارة الخارجية البريطانية على الإمام أحمد أن يعين البريطانيون مندوبا من وزارة الخارجية يكون مقيما بشكل دائم في عدن ويزور تعز أو صنعاء بشكل دوري ، في مقابل ذلك يستقبل البريطانيون مندوبا عن اليمن يكون مقيما في لندن وذلك تجاوزا للخلاف على مسألة التبادل الدبلوماسي بين البلدين .

إهتم البريطانيون كثيرا بتزايد الشعور الوطني العربي العدائي تجاههم نتيجة لدعمهم لدعاوى الصهيونية العالمية ومانجم عن ذلك الدعم من قيام دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وكذا التعاطف الشعبي العربي مع دعوات التحرر من الاحتلال الفرنسي والإيطالي في شمال إفريقيا ، وقد تمثل هذا الشعور في الإضطرابات المتكررة في عدن والجنوب وإرتفاع أصوات الأهالي المنددة بالحكم البريطاني والمطالبة بالتحرر منه .

ولمواجهة تزايد الحس القومي العربي بين الأهالي في الجنوب العربي،وإرتفاع أصوات المطالبة بالتحرر من الحكم البريطاني ، فقد رأت وزارة الخارجية البريطانية ضرورة التقارب مع حكام المحميات العربية ، فاستحسنت تعيين وزير من مسئولي وزارة الخارجية كمستشار لحاكم عدن ، ليساعده على اتخاذ قرارات تصب في صالح العلاقات البريطانية مع المحميات العربية ، كما عملت على توثيق الرابطة بين حكومة عدن والمقيم البريطاني في الخليج نظرا لتشابه القضايا السياسية مع ما يدور في عدن [٥٧].

وكان الإمام أحمد يدرك بوعي كبير طبيعة المتغيرات السياسية في الوطن العربي ، وتنامي الحس الوطني والقومي لدى الشعوب العربية ، ونداءاتها المتكررة بمواجهة المد الاستعماري البريطاني على –وجه الخصوص– في البلاد العربية ، وتزايد السخط اليمني بسبب مساعي البريطانيين لدعم الهجرة اليهودية لفلسطين من اليمن .

أمام ذلك كله ، فقد انتهج الإمام أحمد سياسة إثارة قبائل الجنوب وحثهم على التمرد على البريطانيين ودعمهم بالأموال، وإيواء من تمرد منهم على البريطانيين . وقد كان حاكم البيضاء محمد بن عبد

٥٥- (Fo 371 68339) تقرير وزارة الخارجية في ٥ أغسطس ١٩٤٨م .

٥٦- (Fo 371 68340 E11597/384/91) تقرير وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ سبتمبر ١٩٤٨م .

٥٧- (Fo 371 68340 E11597/384/91) تقرير وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ سبتمبر ١٩٤٨م .

الله الشامي خير من يمثل سياسة الإمام أحمد نظير ما يملكه من حنكة ونشاط ، وثروة مالية كان الإمام يزوده بها [٥٨].

وقد تمحورت مطالبات الإمام أحمد حول حقوق اليمن في السيطرة على عدن والمحميات باعتبارها أراض يمنية ،كانت في الماضي خاضعة لحكم دولة الأئمة الزيدية ، في ذات الوقت الذي حرص فيه على تجاهل حاكم عدن ،بإعتباره الرسمي ، في المحادثات المتعلقة بمسائل الحدود ، ومحاولة بناء علاقات مباشرة مع وزارة الخارجية البريطانية، ومحاولة كسب ود الجمعيات التحررية العربية خاصة بعد الثورة المصرية عام ١٩٥٢م ، وسنرى ذلك بوضوح في مواقفه السياسية القادمة.

ظهرت بوادر أزمة في العلاقات الثنائية اليمنية البريطانية حين تمرد أحد مشايخ القبائل في منطقة الضالع الحدودية مع تعز عام ١٩٤٨م ، وتمكن هذا الشيخ من السيطرة على مدينة لضالع مؤقتا ، واتهم البريطانيون الإمام أحمد بتحريض ودعم ذلك التمرد ، وتعامل البريطانيون مع هذا التمرد بقوة وحزم، فاستعادوا الضالع بقوة السلاحبعد أن دفعوا إليها ببعض قواتهم البرية، وكردة فعل على ذلك سارع الإمام بنقل بعض تكوينات جيشه إلى تعز تمهيدا لنقلها للحدود [٥٩].

من جانب آخر، فعلى الرغم من تصاعد حدة الشعور الوطني في المنطقة إلا أن حكام هذه المناطق العربيةكانوا يرفضون مبدأهيمنة الإمام أحمد على مناطقهم وقد شكلت مطالب الحكومة اليمنية بحقوقها في المحميات ، ومظاهر التقارب البريطاني اليمني المؤقت ، كثيرا من القلق والتوتر لدى حكام ومشايخ القبائل في تلك المناطق ،وكان ذلك الشعور سببا قويا في تصلب البريطانيين فيمواقفهم تجاه الإمام أحمد فيما يخص المناطق الحدودية في الجنوب . لذلك لم يطل الصفاء في العلاقات السياسية طويلا بين حكومة اليمن وحكومة عدن . وقد عبر عن هذا الوضع حاكم عدن السير R.S. Champion في تقريره المرسل لوزير المستعمرات بأنه منذ محادثات سيف الإسلام الأمير عبد الله ابن الإمام يحيى في لندن والقاهرة مع بعض المسؤولين البريطانيين ، والقلق في تزايد مستمر لدى حكام المحميات في الجنوب اليمني ، تحسبا من تعرضهم لأي تفريط من قبل الحكومة البريطانية يؤدي إلى إلغاء تعهداتها السابقة تجاههم بالحماية . وهو ما أكده حاكم لحج الأمير علي بن عبد الكريم العبدلي ، وحاكم بيحان الشريف حسين الهبيلي ، علاوة على سلطان سقطرة ، إبان زياراتهم لعدن مطالبين بتأكيد التعهدات البريطانية لهم بالحماية ، والحد من طموح الإمام أحمد الراغب في التوسع عبر مناطق نفوذهم [٦٠].

إرتكزت سياسة الإمام أحمد تجاه البريطانيين في الجنوب على مطلب والده الإمام يحيى وهو أن عدن

٥٨- المرجع السابق، ٧١

٥٩- بن دغر، اليمن تحت حكم الإمام، مرجع سابق، ٣٧٢

٦٠- (Fo 371 68338) رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١٩٤٨/٥/٢٨م

والجنوب جزء لا يتجزء من دولته ، وقد عبرت إذاعة صنعاء عن ذلك في الرابع من يوليو لعام ١٩٤٨م ، عندما أعلنت في بيان إذاعي بأن عددا من المشايخ والشخصيات المؤثرة في مناطق المحميات البريطانية قد وفدوا إلى تعز لإظهار ولائهم للإمام ، وأن محميات عدن جزء لا يتجزأ من اليمن ، وأن شعب هذه المناطق ينتظرون اليوم الذي يتحررون فيه وتعود ملكية أراضيهم إلى اليمن وطنهم الأم [٦١]. وقد أثار البيان الإذاعي هذا سخط البريطانيين ، فذلك البيان بما يحويه من معاني ، سيؤدي إلى إثارة القلاقل في الجنوب ، لذا طالب حاكم عدن وزارة الخارجية البريطانية الإذن له بالرد السريع والاعتراض على ما جاء في البيان المذاع ، والتأكيد على التزام بريطانيا بتعهداتها مع شيوخ المحميات [٦٢].

وحرصا من الإمام أحمد على عدم تصعيد الوضع أكثر من ذلك اعتذر عن إذاعة ذلك البيان ، وذهب إلى القول بأنه لا علم له بذلك البيان ، وعلىالرغم من قبول حاكم عدن لإعتذار الإمام إلا أنه شكك في ادعاء الإمام هذا ، بل ذهب إلى أن الإمام هو من كتب صيغة ذلك البيان ، وطالب وزارة الخارجية البريطانية بإصدار تأكيداتها لإمارات لحج والفضلي والعوذلي وبيحان بالتزام البريطانيين بتعهداتهم تجاه حماية استقلال تلك الإمارات ، وقد أراد حاكم عدن بذلك التصعيد إيصال رسالة قوية للإمام مفادها أن سياسته التحريضية في المحميات ستواجه بكل قوة وحزم من قبل البريطانيين [٦٣].

يستشف الباحث من رسالة حاكم عدن ضعف موقف الإمام أحمد السياسي، الذي وبالرغم من إيمانه الحازم بعدالة إدعاء حكومته في مناطق المحميات ، إلى أن حاجته الماسة للدعم البريطاني قد دفعه للمسارعة بالاعتذار عن البيان الإذاعي ، خاصة وأن جماعة الإخوان المسلمين في مصر كانت قد صعدت من نشاطها الإعلامي المضاد للإمام أحمد في القاهرة عبر صحفها ، ومنابرها المختلفة للتأثير على اليمنيين الموجودين بالقاهرة ، وحثهم على المطالبة بإجراء إصلاحات جذرية في اليمن ، تشمل الحد من احتكار الأسرة الحاكمة للعمل التجاري، وتقليص ممتلكات أفراد الأسرة ، إلى غير ذلك من المطالب الإصلاحية التي أججت الأوضاع الداخلية على الإمام وحكمه ،وجعلتالإمام أحمد في أمس الحاجة للدعم البريطاني[٦٤].

لقد أدرك حاكم عدن حقيقة موقف الإمام الضعيف، لذلك انتهج هذا الحاكم موقفا صلبا ومتشددا مع

٦١- (Fo 371 68338 رسالة من وزارة الخارجية البريطانية لوزير المستعمرات في ٣ يونيو ١٩٤٨م

٦٢- (Fo 371 68339 رسالة من حاكم عدن لوزارة الخارجية البريطانية في ٧يوليو ١٩٤٨م

٦٣- (Fo 371 68340) رسالة من حاكم عدن في ٢١ اغسطس ١٩٤٨م . وفي هذا الإطار فلا يستطيع الباحث الاطمئنان الكلي لخبر اعتذار الإمام وادعائه عدم معرفته بالبيان كما أشار الحاكم في رسالته ، إذ أن ذلك ليس من طباعه المعلومة ولا يتسق مع شخصيته المواجهة ، خاصة وأن ما نادى به البيان لا يختلف كليا مع التوجهات المعلنة من قبله ومن قبل التيارات الوطنية يمنيا وعربيا في تلك الفترة .

٦٤- انجرامز، هارولد، اليمن: الأئمة والحكام والثورات، ترجمة: سعيد باوزير، ط١، (صنعاء: مركز البحوث والدراسات اليمنية، ٢٠٠٧م) ٧٦- ٧٧

الإمام ، وهذا ما دفع الإمام لأن يطالب الحكومة البريطانية بالتعامل السياسي معه مباشرة وليس عبر حاكم عدن . حيث طالب الإمام أحمد عبر السيد حسن إبراهيم مندوب اليمن في الأمم المتحدة بفتح مفاوضات مباشرة في لندن بين بريطانيا واليمن ، وعقد اتفاقية تجارية بين البلدين . واهتبل البريطانيون الفرصة للضغط على الإمام للبدء في التبادل الدبلوماسي بين الدولتين ، وتمسك البريطانيون بأنه طالما أصر الإمام على عدم السماح بالتمثيل الدبلوماسي ، فإن حاكم عدن هو المسؤول عن المحادثات اليمنية البريطانية ، ولم يهدر البريطانيون الفرصة في التأكيد على أن البيان الذي أذيع من صنعاء كان خير دليل على تناقض دعاوى اليمنيين بالرغبة في بناء علاقات جديدة تقوم على حسن النوايا (٦٥).

استند الإمام أحمد في مطالباته بالجنوب على تفسير الشق الخاص بمسألة الحدود في اتفاقية الصداقة المنعقدة بين الإمام يحيى والبريطانيين عام ١٩٣٤م، حيث نصت الاتفاقية على بقاء الوضع الراهن كما كان عليه الحال في تاريخ توقيع الاتفاقية . وقد فهم اليمنيون من عبارة بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه : أن طبيعة الوضع القائم في الشطر الجنوبي من اليمن يجب أن يظل على ما هو عليه لمدة أربعين عاما ، بينما فهم البريطانيون الأمر بعكس ذلك ، وفسروا العبارة بأن يبقى الوضع الفعلي على الحدود الفاصلة بين المنطقة الواقعة تحت الحماية البريطانية ، والمنطقة التابعة للإمام إلى الشمال من تلك الحدود ثابتا لنفس المدة الزمنية ، بمعنى آخر كان البريطانيون يرون أن هذا يعنى وجود خط حدودي فاصل بين الطرفين ، بينما الجانب اليمني يرى أن الكلمة تعني المنطقة الحدودية كاملة . لكن في المقابل فقد اعترفت الاتفاقية بالإمام ملكا على اليمن ، وهذا يعني للبريطانيين الشطر التركي من اليمن ، بينما فهمه الجانب اليمني على أنه يعني اليمن كله شماله وجنوبه (٦٦).

لقد أدت سياسة حكومة عدن القائمة على قاعدة "التقدم إلى الأمام" (FORWARD POLICY) إلى تأزم العلاقات بين الطرفين ، وكانت هذه السياسة تقضي بتكثيف نشاط حكومة عدن لفرض الإصلاحات التي يرونها ضرورية بقوة السلاح في مناطق المحميات . وقد احتجت الحكومة اليمنية عبر السيد حسن إبراهيم مندوب الإمام في الأمم المتحدة لدى وزارة الخارجية البريطانية ، على تحركات القوات البريطانية في منطقة الضالع على بعد ما يقرب من عشرة أميال عن الحدود اليمنية ، مما اعتبره اليمنيون أمرا مقلقا لهم ، وشرح وزير الخارجية البريطاني أن تلك التحركات لا تعدوا أن تكون تحركات داخلية ومناوشات مع قبائل المنطقة ، وهي لا تشكل تهديدا على اليمن . وقد أوضح

٦٥- (Fo 371 68340 رسالة من وزير المستعمرات في ١١ اغسطس ١٩٤٨م

٦٦- انجرامز، مرجع سابق، ٦٤-٦٥

البريطانيون أن اليمنيين بالغوا كثيرا في تقدير أعداد الجنود البريطانيين في تلك الحادثة ، وأن أعدادهم لا تتجاوز الستمائة عنصر، وأن البريطانيين لم يستخدموا الدبابات إنما كانت الآليات عبارة عن أربع من سيارات الحماية والشاحنات[٦٧].

وقد وجدت وزارة الخارجية البريطانية في هذه الحادثة وسيلة جيدة للضغط على الإمام أحمد لقبول مبدأ التبادل الدبلوماسي بين الطرفين ، وأوعزت لحاكم عدن بالكتابة للإمام أحمد بأنه- أي حاكم عدن- قد وردته إشاعات مبالغ فيها عن عمليات عسكرية في منطقة الضالع ، وأن هذه الأخبار سببت قلقا كبيرا لدى حكومة اليمن ، وأن هذا التوتر في العلاقات البريطانية اليمنية سببه عدم وجود ممثل دبلوماسي بريطاني باليمن يمكن للإمام التواصل معه على وجه السرعة ليتأكد من حقيقة الأخبار من مصادرها الأساسية [٦٨].

ويبدوا أن الإمام أحمد سعى لدى وزارة الخارجية البريطانية لإظهار سياسة حاكم عدن العدائية تجاه اليمن مستغلا تلك التحركات العسكرية في المنطقة، في ذات الوقت الذي أراد فيه أن يعزز دعوى حقوقه في المحميات لدى الحكام العرب ، وبالتالي يكسب تعاطف الجامعة العربية وغيرها من الهيئات العالمية معه، لذلك نجده يراسل الملك عبد العزيز ويخبره بأن قوات بريطانية كبيرة مدعومة بالدبابات كانت تقوم ببعض العمليات العسكرية في مناطق القبائل بالمحميات ، وأن هذه التحركات تتعارض مع ما جاء في اتفاقية الصداقة القاضية بالمحافظة على وضع المحميات القائم قبل توقيع اتفاقية ١٩٣٤م . وكانت آخر وسائل الإمام لحل ذلك الإشكال هو اتصاله بالسعوديين للتوسط لدى الحكومة البريطانية لوضع حد لتعديات حاكم عدن على الحدود اليمنية . وقد أوضحت الحكومة البريطانية للإمام أحمد أن قضايا اليمن منوطة بحاكم عدن ، إلا إذا وافق الإمام على مسألة التبادل الدبلوماسي ، عندها سيكون بإمكان الإمام التواصل عبر سفيره في لندن مع الحكومة البريطانية في ذات الوقت الذي ستتواصل الحكومة البريطانية عبر سفيرها في صنعاء أو تعز مع حكومة الإمام[٦٩]. لكن يظهر أن ذلك الإجراء لم يلق أي قبول لدى الإمام، وبالتالي فلم يتفاعل معه نهائيا.

نتيجة للاضطرابات على حدود اليمن مع محميات عدن الغربية ، وما نجم عنها من خلاف بين حكومة اليمن وحكومة عدن ، ونتيجة لفشل مساعيه السابقة في استبعاد حاكم عدن عن حل الإشكالات مع الحكومة اليمنية ، فقد بادر الإمام أحمد إلى دعوة حاكم عدن لزيارة تعز بهدف إجراء مفاوضات معه . [٧٠].

أرسل الإمام لحاكم عدن دعوة شخصية لزيارة تعز في ١٨ أكتوبر ١٩٤٨م ، ولم يوضح في دعوته

٦٧- (Fo 371 68312 E11495/18/91) رسالة من وزير المستعمرات في ٣ /١٩٤٨/٩م

٦٨- (Fo 371 68312 E11495/18/91 رسالة من وزير المستعمرات في ٣ /١٩٤٨/٩م

٦٩- (Fo 371 68339) رسالة من وزير المستعمرات للسفير البريطاني في جدة

٧٠- (Fo 371 68340) رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١ اكتوبر ١٩٤٨م

الغرض منها سوى رغبته في رد حسن الضيافة التي تلقاها الإمام أحمد في عدن عندما زارها عام ١٩٤٦م . ويبدوا أن الإمام أراد لهذه الزيارة أن تأخذ الصبغة غير الرسمية ، كرد عملي على زيارات عملية قام بها مسؤولون من الحكومة اليمنية لبريطانيا ، ونظر إليها البريطانيون على أنها زيارات غير رسمية أيضا ، أو لعل الإمام كان يرى أن إظهار الزيارة على أنها شخصية مدعاة لعدم إعداد حاكم عدن عدته لنقاشات جادة لقضايا ساخنة .

تكون الوفد الزائر من حاكم عدن السيد شامبيون (Champion) وزوجته والميجور Seager وهو مسؤول كبير في المحميات البريطانية وزوجته ، وكابتن طيار من سلاح الجو البريطاني ، والسيد صالح جعفر المستشار السياسي لحاكم عدن، والسيد أحمد حسن مظفر مسؤول سياسي في المحميات الغربية ، والسيد حسن جعفر الباز مترجم . ومما يلاحظ مرافقة زوجات كل من حاكم عدن والميجور سيجور للوفد ، وكان بذلك بطلب من حاكم عدن نفسه ، إمعانا في إخراج الزيارة من الإطار الرسمي . وكان في استقبال الوفد حال وصوله إلى تعز القاضي حسين الحلالي ، الذي أبدى ترحيب الإمام الحار بهم وحرصه على راحة ضيوفه . وكان الإمام قد اهتم بتجهيز قصر الضيافة بكل مستلزمات الراحة التي ألفها أعضاء الوفد حال إقامتهم في عدن ، حيث قام مندوب الإمام التجاري في عدن الشيخ علي محمد الجبالي بشراء كل ما يحتاجه القصر من تجهيزات ، وأرسلها قبل وصول الوفد بمدة كافية ؛ كما اصدر الإمام أوامره بإعطاء الوفد الحرية الكاملة للتحرك في أرجاء المدينة ، وعندما أبدى حاكم عدن رغبته في الصعود لجبل صبر المشرف على تعز ، جهزت له حملة لتحقيق ذلك الأمر بمصاحبة القائد العسكري للمقاطعة وحاكم وقاضي الجبل .

ولعل من المستحسن أن نقف قليلا هنا لنتساءل عن الدوافع الكامنة خلف ذلك الترحيب الحار بهذا الوفد؟ لاسيما إذا ما عرفنا أن رئيس الوفد هو حاكم عدن الذي طالما نظر إليه الإمام على أنه ينتهج سياسات عدائية تجاه اليمن ، وهو حاكم عدن المغتصب لجزء من أرض اليمن .

وللإجابة على هذا التساؤل نرى أن الإمام أحمد قد بدأ يستشعر ضرورة إحداث إصلاحات تطويرية في بلاده ، وأنه لأجل ذلك بحاجة ماسة لمساعدة الخبراء البريطانيين في مجال التقنية ، وأن الإمام وصل إلى قناعة تامة بضرورة الاستعانة بالبريطانيين لإمداده باحتياجات بلاده التقنية والعسكرية ، علاوة على الدعم والتعاطف السياسي له في المحافل الدولية ؛ على أنني من جانب آخر لا أستبعد انعدام التخطيط السياسي في إطار الحكومة اليمنية ، التي لا تملك أي خبرة في مجال المفاوضات السياسية ، وليس لديها أي عمق بمسائل الأعراف الدبلوماسية ، وهو ما يفسر ما ظهر في مجمل المفاوضات السياسية الدائرة بين مندوبي الإمام والحكومة البريطانية ، من خلط في قنوات التواصل حين لم يفرق المسئولون في

الحكومة اليمنية ف بين وزارة الخارجية البريطانية واختصاصاتها وبين وزارة المستعمرات واختصاصاتها، وفق ما يتضح من طبيعة المراسلات البينية بين الطرفين فكان كثير من الأحيان يحيل المسئولون في وزارة الخارجية البريطانية مراسلات الحكومة اليمنية لوزارة المستعمرات بحكم الإختصاص .

جدير بالذكر فإنه وقبيل هذه الزيارة بفترة وجيزة ، أشيع في اليمن عن وجود مؤامرات تحاك في عدن للإطاحة بحكم الإمام أحمد ، وقد أرسل الإمام لوزارة المستعمرات البريطانية يستنكر ضلوع حكومة عدن في مثل تلك المؤامرات ، مما دفع الوزارة لتبرئة ساحة حاكم عدن دون أن تنفي علمها بمثل تلك المؤامرات، وهو ما جعل الإمام يستشعر ضعف موقفه السياسي والعسكري في اليمن ، وحاجته إلى حليف قوي يمكن أن يؤمن له حكمه في تلك الأوقات العصيبة التي يتربص به أعداؤه في الداخل والخارج ، وفق مرئيات وزير المستعمرات البريطانية (٧١).

وبالعودة إلى زيارة حاكم عدن لمدينة تعز، ومحادثاته مع حكومة الإمام أحمد، نشير إلى أن تلك المحادثات قد تناولت عددا من الموضوعات يمكن ايجازها فيما يلي :

❖ **التمثيل الدبلوماسي:**

ذكَّر حاكم عدن إبان محادثاته مع الإمام بخصوص التمثيل الدبلوماسي المسؤولين اليمنيين بأن هذا الموضوع كان قد تم التطرق إليه أثناء توقيع اتفاقية صنعاء مع الإمام يحيى حميد الدين عام ١٩٣٤م ، بيد أن الظروف آنذاك لم تسمح بتفعيل هذا الموضوع ، وأن الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين وهي تسعى جاهدة للوصول إلى صيغة اتفاق يرضي الطرفين ، ويحقق مبدأ التبادل الدبلوماسي المتعارف عليه دوليا . وأن اعتراض الحكومة اليمنية كان يقوم على أن قبول تمثيل دولة واحدة يعني قبول غيرها من الدول ، وهو الأمر الذي كان الإمام يحيى ومن بعده أحمد يرفضونه (٧٢). وبعد مداولات بسيطة اقترح مندوب الإمام في المفاوضات القاضي حسين الحلالي بأن يعطى حاكم عدن صلاحيات دبلوماسية من قبل الحكومة البريطانية للتعامل مع الشأن اليمني ، ويبدوا أن حاكم عدن لم يصدق ما سمعه من الحلالي ، لذلك طالبه بإعادة ما قاله مرة أخرى حتى يضمن عدم سوء فهمه لما طرح . إن طرح الحكومة اليمنية لذلك المقترح يمثل تحولا كبيرا في موقف الإمام من حاكم عدن، إذ أن هذا المقترح كان قد عرض على السيد حسن إبراهيم أثناء زيارته للندن كما ذكر سابقا، لكن الحكومة اليمنية لم تبدي حماسا لقبوله آنذاك، على الرغم من أن البريطانيين عرضوا على أن يكون مرجع حاكم عدن بشأن قضايا اليمن وزارة الخارجية البريطانية مباشرة، وليس وزارة المستعمرات كما كانت تقضي التراتبية الدبلوماسية البريطانية آنذاك . وقد رفع اليمنيون لا حقا برقية بهذا المقترح للحكومة

٧١- 68341 Fo 371 رسالة من وزير المستعمرات البريطانية لإمام اليمن في ٢٢ اكتوبر ١٩٤٨م.

٧٢- (68341 Fo 371 تقرير من حاكم عدن لوزارة المستعمرات في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨م .

البريطانية بلندن . ويبدوا أن قبول اليمن كعضو في جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة ، أعطى اليمنيين بعض الثقة في التحالفات الدولية ، وأزال مخاوف السيطرة على اليمن من ذهن الإمام أحمد .

❖ المساعدات التقنية لليمن:

وفيما يتعلق بموضوع المساعدات التقنية أوضح القاضي حسين الحلالي حاجة اليمن للدعم التقني البريطاني ممثلا في الخبراء الفنيين من كافة التخصصات، إضافة إلى الأجهزة الطبية والزراعية وخلافه. وأضاف أن الإمام لا يمانع بتكريس الاعتماد على البريطانيين في كل احتياجاته التقنية ، وأوضح حاكم عدن صعوبة تحقيق مطالب اليمن من الناحية التقنية خلال تلك الفترة ، نظرا لعمليات البناء المتزايدة في بريطانيا نفسها، إضافة إلى تزايد احتياجات دول الكومنولث المرتبطة ببريطانيا لتلك المساعدات، لكنه وعد بأن تعمل الحكومة البريطانية قدر استطاعتها لتأمين الاحتياجات الضرورية لليمن خلال تلك الفترة ، مع تفصيل تلك الاحتياجات لتتم مناقشتها من قبل المتخصصين في كل مجال[٧٣].

وفي نهاية الزيارة وصل الطرفان اليمني والبريطاني إلى صيغة اتفاق مشابهة لصيغة الاتفاق العراقي اليمني الموقع في عام ١٩٤٦م ، والخاص بتسليم الخارجين على القانون من حيث المبدأ ، مع إجراء بعض التعديلات التي يتطلبها الظرف المكاني والزماني ، مع اقتناع حاكم عدن بصعوبة أن يقوم الإمام بتسليم مسلم خارج عن القانون ليحاكم في محكمة مسيحية ، لكنه مع ذلك كان مؤمنا بأهمية الوصول إلى اتفاق ما بهذا الشأن.

❖ علاقات وترتيبات الحدود:

وفيما يتعلق بمسائل الحدود ، فلم يصل الطرفان إلى نتائج واضحة ومحددة، وإنما تمحورت النقاشات حول الإبقاء على العلاقات الودية بين الطرفين ، مع ترك مسألة الحدود ليُنظر إليها بشكل روتيني من قبل الميجور سيجور مسؤول المحميات الغربية ، وحاكم البيضاء القاضي محمد عبد الله الشامي ، وان يوافق الإمام على الإبقاء على الترتيبات القائمة بين الطرفين.

وفي هذا السياق فقد أشار حاكم عدن أن مما لفت نظره أثناء زيارته لتعز وجود بعض أمراء الجنوب بها: وهم الأمير حيدرة بن ناصر نائب أمير إمارة الأميري السابق، والشيخ محمد مقبل أمير إمارة الشاييي السابق، إضافة إلى ناجي بن ناجي أحد مثيري الفتن في المحمية الغربية ؛ وعلل وجود هؤلاء الثلاثة في تعز بناء على دعوة من الإمام أحمد ، مما أكد له بحسب رأيه ضلوع الحكومة اليمنية في تأجيج الوضع القبلي في المحميات الغربية ، لاسيما مع محاولة الإمام أحمد التوسط لديه للعفو عن أولئك الثلاثة المشار إليهم[٧٤].

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الاستعدادات الكبيرة لاستقبال الوفد البريطاني ، والآمال التي

٧٣- الوثيقة السابقة ، تقرير حاكم عدن لوزارة المستعمرات في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨م

٧٤- (F O 371 68341) تقرير حاكم عدن عن زيارته لتعز في ١٩٤٨م.

عقدها كلا الطرفين لإيجاد حلول للمشاكل المتكررة بين الحكومتين ، إلا أن نتائج تلك الزيارة لم تأت بما كان مؤملا . فقد طفت على السطح مشكلة حدودية جديدة تمثلت في الخلاف بين حكومة عدن وبين الحكومة اليمنية حول جمرك منطقة نجد مرقد في إمارة بيحان . وظهر ذلك الخلاف جليا حين دعم حاكم عدن حليفه شريف بيحان في القضية الخلافية مع الحكومة اليمنية حول إنشاء المركز الحدودي . وكانت حكومة اليمن ترى أن بناء المركز يقع ضمن أراضيها ، وأن بناء هذا المركز الحدودي يعد انتهاكا لشرط المحافظة على الوضع الراهن الذي أقرته اتفاقية الصداقة عام ١٩٣٤م، وبناء على ذلك شرعت الحكومة اليمنية بتحريك بعض قواتها في المنطقة، وعملت على بناء مركز حدودي إلى الغرب من موقع المركز الذي أراده شريف بيحان .

من جهة أخرى فقد اعتبر حاكم عدن أن بناء المركز اليمني يعد تعد واضح على إمارة بيحان ، لذلك قام سلاح الجو البريطاني بقصف المركز اليمني ، مما دعا الإمام إلى سحب قواته [٧٥] . ونتيجة لتلك الاعتداءات أرسل الإمام أحمد عددا من الرسائل الاحتجاجية لحاكم عدن يطلب فيها دفع تعويضات لسكان القرى الذين هدمت منازلهم جراء القصف البريطاني، لكن حاكم عدن رفض الاعتراف بمسؤوليته حيال هذا الأمر، مما صعَّد من حدة الخلاف بين الإمام وحاكم عدن [٧٦].

أدت حادثة مركز بيحان الحدودي في محصلتها النهائية إلى عقد مؤتمر لندن عام ١٩٥٠م . وجاء ذلك المؤتمر استجابة لطلب الحكومة اليمنية المتكررمن وزارة المستعمرات البريطانية بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة اليمنية وزارة الخارجية البريطانية في لندن ، بعدما ظهر للحكومة اليمنية عدم جدوى المحادثات مع حاكم عدن . و كان الهدف من ذلك المؤتمر الوصول إلى صيغة اتفاق لتخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها بين الطرفين ، والنظر في تقديم مساعدات اقتصادية لليمن . على أن مصير ذلك كله كان الفشل [٧٧]. وإن قدمت الحكومة البريطانية بعض المساعدات التقنية والتعليمية لليمن ، إلا أن تلك المساعدات لم ترقى لما كان يؤمله اليمنيون . أما على صعيد ترسيم الحدود بين البلدين، فعلى الرغم من أن المؤتمر أقر تشكيل لجنة لتسوية الخلافات الحدودية ، إلا أن تلك اللجنة لم تقدم حلولا تذكر لوضع حد للخلافات الحدودية [٧٨].

أدى عدم الوصول إلى إتفاق بين الطرفين إلى تنامي حدة التوتر في العلاقات البريطانية اليمنية في مطلع الخمسينات من القرن العشرين ، وبخاصة بعد توقيع اليمن لمعاهدة الدفاع العربي المشترك في ١٧

٧٥- انجرامز، مرجع سابق، ٧٥

٧٦- (Fo 371 68340) رسائل متبادلة بين الإمام أحمد وحاكم عدن في ١،٢،٥ سبتمبر ١٩٤٨م .

٧٧- انجرامز، مرجع سابق، ٧٥

٧٨- بن دغر، اليمن تحت حكم الإمام، مرجع سابق، ٣٧٥

يونيو ١٩٥٠م ، التي تمت المصادقة عليها في١١ يناير ١٩٥٣م . حيث نصت تلك المعاهدة على الدفاع المشترك من الدول الموقعة على المعاهدة عن الدولة التي تتعرض لاعتداء مسلح من دولة أجنبية[٧٩]. وفي المقابل، فقد شهد مطلع الخمسينات من القرن العشرين تنافسا شديدا بين الإمام الساعي إلى تأكيد حقه في المحميات البريطانية ، وبين حاكم عدن الذي يعمل جاهدا لفرض الهيمنة البريطانية على سلاطين الجنوب عبر توقيعه معهم لاتفاقات الاستشارة ، التي تقضي بقبول كل سلطان في إمارته لمستشار بريطاني يكون هو صاحب السلطة الفعلية في الإمارة .

وقد عمد الإمام في هذا الشأن إلى إثارة أمراء وشائخ القبائل في الجنوب، ودعمهم ماليا ومعنويا للتمرد على البريطانيين، وأدى ذلك التصعيد إلى ازدياد المناوشات في المناطق الحدودية بين الطرفين. وكانت الحادثة الأكثر وضوحا وتأثيرا على العلاقات بين حكومة اليمن وحكومة عدن خلال تلك الفترة هي حادثة إمارة لحج عام ١٩٥٢م ، حيث نشب خلاف بين السلطان فضل بن عبد الكريم العبدلي وآخر معارضا لحكمه من داخل الأسرة ، ودعمت بريطانيا المعارض لحكم السلطان، وقامت القوات البريطانية في محصلة النزاع النهائية باحتلال لحج ، وأنشأت مجلس وصاية لإدارة أمور الإمارة، وسُلم الحكم تبعا لذلك للمعارض علي بن عبد الكريم الشقيق الأصغر للسلطان . ومن المعروف أن موقف بريطانيا من السلطان فضل قد اخذ شكله العدائي عندما رفض السلطان التوقيع على اتفاقية الاستشارة ، وقد التجأ السلطان فضل باليمن أولا ومنها انتقل إلى مصر ، حيث قدم شكوى لجامعة الدول العربية ، طالب فيها بإرسال لجنة للتحقيق في الأوضاع القائمة في محمية لحج[٨٠].

ولم ينته الأمر عند ذلك ، حيث تزايدت وتيرة المناوشات الحدودية بين الحكومة اليمنية وحكومة عدن فيما بين ١٩٥٢- ١٩٥٩م ، وتبادل الطرفان الاتهامات في مسبباتها ، فحكومة عدن ترى أن الإمام بإيوائه للمتمردين ، ودعمه المالي لهم ، هو الأساس في تمرد القبائل ؛ والإمام من جهته يرى أن القوات البريطانية تتخذ من تمرد القبائل ذريعة للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي اليمنية .

ومضى البريطانيون إلى التبرير بأن استخدام القوة العسكرية والعنف وحده هو السبيل لإقرار السلام بين القبائل، بل مضى البريطانيون إلى تهديد اليمن عبرإبلاغ السفير اليمني في لندن حسن إبراهيم بأنها، أي الحكومة البريطانية ، ستتخذ إجراءات رادعة ضد اليمن إذا لم تقم الحكومة اليمنية بمنع الغارات القبلية من داخل أراضيها على مناطق المحميات.

هدئت حوادث الحدود قليلا إثر التمرد الفاشل الذي قاده أحمد الثلايا عام ١٩٥٥ ضد الإمام أحمد، الذي قضى بتولي سيف الإسلام الأمير عبد الله ابن

٧٩- المرجع السابق، ٣٧٦

٨٠- المرجع السابق، ٣٧٧.

الإمام يحيى القريب من المزاج السياسي البريطاني لمقاليد الحكم في اليمن ، لكنها ما لبثت أن عاودت الظهور وبشكل أكثر حدة ، بعد نجاح الإمام في تصفية التمرد وعناصره . ويبدوا أن اعتقاد الإمام أحمد أن حكومة عدن كانت ضالعة في تمرد الثلايا، قد ساهم في تأجيج نار العداوة بينه وبين حاكم عدن . ووجد الإمام في ميثاق جدة ضالته لإيجاد حلفاء إقليميين يمكن أن يساعدونه في صراعه ضد البريطانيين.

وقد وُقع ميثاق جدة بين حكومة اليمن وحكومة المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة (مصر) عام ١٩٥٦م. وكنتيجة أولى لذلك الاتفاق ، أعلن الإمام عن نواياه في تحرير الجنوب اليمني المحتل ، مستغلا تدفق الأسلحة على بلاده بعد عقده لصفقات شراء أسلحة عسكرية من الإتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية [٨١]. وتبعا لذلك ازدادت الاضطرابات في المحميات البريطانية ، وساهمت القبائل الجنوبية المدعومة من الإمام مساهمة فاعلة في إثارة القلاقل داخل المحميات .

قرر البريطانيون عام ١٩٥٦م القيام بعمل عسكري واسع النطاق ضد القوات القبلية المناهضة ، والقوات اليمنية المرابطة على الحدود ، حيث هاجمت القوات البريطانية بالفعل قعطبة والبيضاء والصومعية داخل الحدود اليمنية، وإزاء ذلك طالبت اليمن بتدخل الدول العربية ، وتوالت اللجان والوفود العربية على مناطق النزاع العسكري لدراسة الأوضاع ووضع الحلول الناجعة، ومن تلك اللجان والوفود ، وفد الجامعة العربية برئاسة السيد أحمد الشقيري الأمين العام المساعد للجامعة ، الذي زار اليمن عام ١٩٥٧م وندد بالأعمال العدوانية البريطانية ، ولم تسفر المساعي العربية عن أي شيء يستحق الذكر ، سوى إبداء التعاطف الوجداني مع اليمن ؛ وقد قاد ضعف الموقف العربي ، وضعف القدرة اليمنية الإمام أحمد للعودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات، خاصة بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمة اليمنية البريطانية، خشية أن تتحول اليمن في وجهتها السياسية نحو الكتلة الاشتراكية ممثلة في الإتحاد السوفيتي.

وتم عقد مفاوضات يمنية بريطانية في لندن في ٩ نوفمبر١٩٥٧م ، حيث تولى رئاسة الوفد اليمني في هذه المرة ولي العهد الأمير محمد البدر، لكن لم تسفر لقاءات لندن عن الوصول إلى اتفاق مرض بين الطرفين، لتمسك اليمن بحقه في المحميات، ولإنكار البريطانيين ذلك الحق، وإصرارهم على ترسيم الحدود وفق المعاهدة العثمانية البريطانيةللعام ١٩١٣م . وكان مؤدى ذلك أن غادر الأمير البدر لندن إلى الإتحاد السوفيتي، موجها بذلك رسالة بالغة الدلالة للبريطانيين والأمريكيين معا، مفادها بأن الخلاف المتأصل بين الحكومتين قد يدفع باليمن للتوجه نحو المعسكر الاشتراكي لطلب العون السياسي والعسكري.

٨١- المرجع السابق ، ٣٨١

وفي تلك الأثناء وقع الإمام أحمد سنة ١٩٥٨م اتفاقا سياسيا بموجبه أصبحت اليمن عضوا في الإتحاد العربي الثلاثي المصري والسوري (الجمهورية العربية المتحدة) واليمني ، كما تصاعدت حدة المواجهات العسكرية الحدودية حيث ضرب الطيران البريطاني كلا من مدن قعطبة والبيضاء وحريب ، ونجم عن ذلك خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات اليمنية ، وتدفق تبعا لذلك عدد من المتطوعين العرب لنجدة اليمنيين، على أن ذلك لم يكن له أي تأثير يذكر على السياسة البريطانية ، إذ استمرت بريطانيا في انتهاج سياسة القوة ، مستغلة فارق الإمكانات العسكرية والتقنية بينها وبين الإمام . وهو ما فرض على الإمام أحمد مرة أخرى أن يعود لطاولة المفاوضات البريطانية عام ١٩٥٩م عبر حاكم عدن، مسجلا تنازلا كبيرا وقبولا للمزاعم البريطانية بأن حاكم عدن هو الجهة المخولة للمفاوضات عن قضايا المحميات .

وفي هذه المرة ترأس القاضي محمد بن عبد الله الشامي وفد المفاوضات اليمني، وجاءت نتيجة المفاوضات كسابقاتها، حيث تمسك الوفد اليمني المفاوض بالموقف السابق من المحميات، وأن لليمن حقوقا تاريخية بها ، كما تمسك الوفد اليمني بطلب تعويضات عن الخسائر التي نجمت عن القصف البريطاني المتكرر لمدن الحدود اليمنية ، في حين رفض البريطانيون الاعتراف بالحقوق السياسية والقانونية لليمن على مختلف المحميات ، ورفضوا أيضا الالتزام بدفع أي تعويض عن الأضرار التي نجمت عن قصفهم الحربي ، فما كان من اليمن إزاء ذلك إلا أن تقدم بشكوى للأمم المتحدة يطالب فيها بوقف العدوان على أراضيه [٨٢].

جدير بالذكر أن الخلاف بين الإمام أحمد وبريطانيا لم يقتصر على موضوع الحدود والمحميات الجنوبية، بل شمل بعض الجزر في البحر الأحمر وعلى رأسها جزيرة كمران التي سيطرت عليها القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى ، جاعلة منها محجرا صحيا ، ثم ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسية في اليمن عام ١٩٤٩م أعلنت الحكومة البريطانية ضم الجزيرة ، ملحقة إياها بمستعمرة عدن، وسط اعتراض يمني ضعيف يتسق والأجواء السياسية القائمة في البلاد خلال تلك الفترة . على أن سيطرة البريطانيين على الجزيرة قد استمرت محل خلاف مع حكومة اليمن حتى حظي جنوب اليمن باستقلاله سنة ١٩٦٧م ، ثم ما لبثت حكومة اليمن الجنوبي أن أعادت الجزيرة لحكومة اليمن الشمالي عام ١٩٧٢م كفصل من فصول تسوية الحدود بين البلدين آنذاك .

من جانب آخر فقد ادعت السياسة البريطانية في مطلع الخمسينات من القرن العشرين محاولة الأخذ بيد المناطق المستعمرة لتكون مؤهلة لحكم ذاتها في إطار رابطة (كومنولث بريطاني)، مع فرض ما يقتضيه ذلك من توفير ظروف المعيشة المقبولة

٨٢- المرجع السابق، ٣٨٨

لشعوب تلك المناطق . وقد شرع البريطانيون في تطبيق هذا التصور في المحميات البريطانية عبر فكرة إنشاء اتحاد بين الإمارات المتناحرة في الجنوب، وطرحت تلك الفكرة بداية في عام ١٩٢٥م ، بيد أنها لم تجد الاستجابة المشجعة ، كذا الحال في عام ١٩٣٠، وعام ١٩٥٤م، حيث لاقى المشروع المصير ذاته .

ويبدوا أن المتغيرات السياسية في العالم العربي ، وتزايد الدعاوى القومية المناهضة للاستعمار قد رسخ في ذهن متخذ القرار البريطاني ضرورة إقامة ذلك الإتحاد لمواجهة مطالب الإمام المتكررة المدعومة بالمد الناصري لتحرير الجنوب اليمني من الاستعمار البريطاني . في الوقت ذاته دفعت المطالب اليمنية بالجنوب بعض سلاطين ومشايخ قبائل تلك المنطقة ، إلى البحث عن سبل تضمن لهم النجاة من تلك المطالب . لذا فقد وجدت دعوة حكومة عدن في إحياء فكرة الإتحاد عام ١٩٥٨م قبولا لدى شريحة لا بأس بها من سكان المنطقة وشيوخها .

وقد تشكل الإتحاد بداية من ست إمارات هي الضالع والفضلي والعواذل وبيحان والعوالق العليا ويافع السفلى . وأبرم الإتحاد اتفاقية دفاع مشترك مكفولة بحماية حكومة عدن ، التي عمدت إلى الضغط على السلطنات الجنوبية التي لم توافق على الانضمام للإتحاد لإجبارها على تغيير مواقفها ، إذ هاجمت القوات البريطانية إمارة لحج وعزلت حاكمها علي بن عبد الكريم الذي كان في حقيقة الأمر حليفا لهم لكنه امتنع عن الدخول في الإتحاد . كما أحجمت عدد من المحميات الشرقية وعلى رأسها حضرموت وعدد من المشايخ في الجنوب من الدخول في الإتحاد لأسباب متعددة ليس هنا المجال الخوض فيها . بدوره نظر الإمام أحمد للمشروع على أنه مشروع لتمكين الاحتلال في مناطق الجنوب وتوطيد دعائمه. وساندت جامعة الدول العربية موقف الحكومة اليمنية الرافض والمعارض لقيام ذلك الإتحاد، بل وحثت السلاطين في جنوب الجزيرة العربية على التمسك بالرابط القومي ، وهاجمت القاهرة عبر إذاعتها حكام الجنوب المنضمين لذلك الإتحاد ، واعتبرتهم خائنين لبلادهم ووطنيتهم (٨٣).

وتصاعدت حدة الاضطرابات في عدن ومناطق المحميات نتيجة للسياسة البريطانية في الجنوب، وصعد من تلك الاضطرابات تنامي المد القومي في عدن والمحميات ، علاوة على عمل الإمام أحمد الدؤوب لإظهار رفضه القاطع للسياسة البريطانية في الجنوب ، وسعيه لتأكيد حق اليمن في السيطرة على مناطق الجنوب كاملة باعتبارها مناطق محتلة من قبل البريطانيين.

لذا فقد عمد الإمام وحكومته إلى رفض الالتقاء والاعتراف بوفد اتحاد الجنوب العربي في الاجتماعات المتكررة ، التي كانت تدور بين الطرفين لإنهاء حالات التوتر في المنطقة ، على اعتبار أن القبول بالجلوس مع هكذا وفد ، يعني إسقاط كل حق

٨٣- المرجع السابق ، ٣٩٥

للحكومة اليمنية في تلك المناطق . كما عمدت حكومة الإمام إلى تأكيد رفضها لانضمام سلطان لحج أو أي من سلطنات الجنوب اليمني لجامعة الدول العربية، على اعتبار أن تلك السلطان والمحميات جزء من اليمن لا يمكن فصله عن الوطن الأم بأي حال من الأحوال .

الخاتمة

وهكذا فقد حكمت علاقة الإمام أحمد بالبريطانيين عدد من النقاط التي تبدوا في ظاهرها متناقضة مع بعضها البعض ، إذ تميزت العلاقة في شكلها العام بالعدائية إلى حد أن تصل إلى الصدام المسلح في عديد من المناطق الحدودية ، بالرغم من فارق القوى بين الطرفين، والظروف السياسية المضطربة التي كانت تمر بها اليمن جراء محاولات الإصلاح والتغيير ، التي كانت تقوم بها القوى المعارضة لحكم الإمام داخل اليمن وخارجها .

لذا فقد حمل هذا العنصر مفارقة عجيبة حيث أن الإمام الذي يبادل البريطانيين العداء، هو نفسه الذي يلجأ إلى طلب المساعدات العسكرية والتقنية منهم . كما أن الإمام بسياسته المحافظة الرافضة للتغيير الجذري، يجد نفسه مضطرا للتحالف مع قوى التحرر الممثلة في الجمهورية العربية المتحدة (الناصرية) ، بل ويستعين بالكوادر المصرية لبناء جيشه ، كي يواجه التعديات البريطانية على بلاده.

لقد عمد الإمام أحمد إلى اللعب بجميع الحبال السياسية المطروحة أمامه لضمان استمرار تحقيق مطالبه وضمان استمرار حكمه . فقد حرص في وقت من الأوقات على أن يكون متهادنا مع البريطانيين، حاصرا جل خلافاته معهم في تعديات حاكم عدن على المنطقة الحدودية ، وهو ذاته عدو لبريطانيا المحتلة والمحرض الرئيس على تحرير مناطق الجنوب من احتلالهم ، كما أنه هو نفسه حليف لجمال عبد الناصر الزعيم المناهض للمد الإستعماري في المنطقة العربية ، في ذات الوقت الذي يرفض فيه أسلوب حكمه ، ويسعى للتخلص من هيمنة الفكر الناصري على وريث عرشه الأمير محمد البدر .

وواقع الحال فإن الناظر إلى تطور مجريات الأحداث السياسية بين المملكة المتوكلية اليمنية على عهد الإمام أحمد والمملكة المتحدة (بريطانيا)، ليدرك بقليل من التأمل حالة الضبابية السياسية التي كانت تسير عليها السياسة اليمنية في هذا الإطار، ولعل مرد ذلك راجع إلى قلة الخبرة بالعمل السياسي الدولي لدى الإمام أحمد بصورة خاصة، ولدى المحيطين به بوجه عام، وهم الذين ألفوا إدارة الدولة في تلك الأثناء بالصورة التقليدية ، ، كما لم يعمل الإمام على استدراك هذا العجز مثلا بالاستعانة بعدد من الخبراء العرب أسوة بما عمله غيره من الحكام العرب ، ولذلك كان وضوح حالة الضبابية السياسية المشار إليها خلال مسيرة التفاوض السياسي مع البريطانيين.

Diplomatic Relations between Yemen and the united kingdom in the reign of Imam Ahmad Hamidualdin (1948-1962)

Hani Zamil Mohanna Al Abdali
Haniz_mohana@yahoo.com

Abstract. this paper deals with the Anglo Yemeni diplomatic relations in the time of Imam Ahmed Hami dualdin. This relation was governed by tow deferent contradicted aspects:
1- the desperate need of Imam Ahmed to the British support 2- the claim of the Yemen government over Aden and the British protectorate. A descriptive and analytical historical method was used to reach a fair understanding to such relations. The study concluded that the political circumstances which Prevailed in Yemen at that time forces Imam Ahmed to use that kind of policy toward Great Britain.